جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبين: – يونس برّو

– أنس سحنون

بعنوان:

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة

(دراسة حالة مؤسسة الأنابيب وعتاد السقي بالرش IRRAGRIS)

أعضاء لجنة المناقشة

بن السراج إيمان	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
براهيمي حياة	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا
بن النوي أحلام	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2024–2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى التي أعطت ولم تدخر إلى التي جادت ولم تبخل إلى التي عانت ولم تيأس إلى سر الوجدان منبع العطف والحنان " أمي الغالية "

إلى من علمني معنى الكفاح والنضال وكان قدوتي في الحياة والذي يفني عمره وجهد نفسه من أجل تربيتي وتعليمي " أبي العزيز"

إلى الذين شاركوني حبل الوريد وتقاسموا معي لبن إنسان حبيب إخوتي وإلى كافة الأصدقاء وكل الذين عرفتهم طوال مشواري الدراسي

يونس

إهداء

إلى التي أحببتها حد اللانهاية ونسجت لي غلائل لا تخرقها أظافر الزمن إلى من ركع العطاء أمام قدميها إلى التي غمرتني بدعواتها إلى بسمة الوجود "أمي العزيزة"

إلى الذي كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى الذي علمني العطاء دون انتظار إلى الذي علمني أبجدية الحروف ورسم لي حدودي وكان لي خير الصديق إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ولا تفيه كلمات الشكر والعرفان بالجميل "أبي العزيز"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة (إخوتي)

إلى من تعلمت منهم معنى الصداقة

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات (أصدقائي)

إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملي إلى من وقف على المنابر وأعطى حصيلة فكره لينير دربي إلى "أساتذتي الكرام"

أنس

شكر وتقدير

الحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة حياة براهيمي على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، دون أن ننسى عمال مؤسسة الأنابيب ونشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد، كلكم شكرا.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة من خلال استعمال المؤشرات المالية والنسب المالية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام منهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة مؤسسة الأنابيب وعتاد السقي بالرش برج بوعريريج.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التحليل المالي أثبت فعاليته كأداة محورية في دعم متخذي القرار داخل المؤسسة، حيث يُمكّن من تحديد نقاط القوة لتعزيزها، ورصد نقاط الضعف لمعالجتها أو الحد من آثارها السلبية، وقد تبيّن أن التحليل المالي يُسهم بشكل مباشر في تحسين جودة القرارات المالية، من خلال توفير بيانات دقيقة ومؤشرات كمية موضوعية تساعد الإدارة في توجيه مواردها بشكل أمثل.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، النسب المالية، المؤشرات المالية، القرارات المالية، عملية اتخاذ القرار.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of financial analysis in financial decision-making within an organization through the use of financial indicators and financial ratios. To achieve this, the descriptive-analytical approach was adopted, along with a case study approach, using the case study of the Bordj Bou Arreridj Pipes and Sprinkler Equipment Company.

The study reached several conclusions, the most important of which is that financial analysis has proven its effectiveness as a pivotal tool in supporting decision-makers within an organization. It enables the identification of strengths to enhance them and the monitoring of weaknesses to address them or mitigate their negative effects. It was also found that financial analysis directly contributes to improving the quality of financial decisions by providing accurate data and objective quantitative indicators that help management allocate its resources optimally.

Keywords: financial analysis, financial ratios, financial indicators, financial decisions, decision-making process.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	II
قائمة الملاحق	II
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية	35-04
المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	16-06
المبحث الثاني: الإطار النظري لاتخاذ القرارات المالية	27-16
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	34-27
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الأنابيب	54-36
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الأنابيب	42-38
المبحث الثاني: التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية لمؤسسة الأنابيب	54-42
الخاتمة	58-56
قائمة المراجع	61-59
الملاحق	67-62
فهرس المحتويات	69-68

قائـمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين التحليل الرأسي والتحليل الأفقي	9
02	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	30
03	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	32
04	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	35
05	توزيع العمال بالمؤسسة لسنة 2022	40
06	جانب الأصول من الميزانية الوظيفية لسنتي 2023 و2024	44
07	جانب الخصوم من الميزانية الوظيفية لسنتي 2023 و2024	45
08	جدول حسابات النتائج لسنتي 2023 و2024	45
09	المؤشرات المالية	47
10	نسب السيولة	48
11	نسب النشاط	49
12	نسب المديونية	51
13	نسب الربحية والمردودية	52

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة أنابيب	41

قائـمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية المحاسبية لسنة 2023 (جانب الأصول)	**61**
02	الميزانية المحاسبية لسنة 2024 (جانب الأصول)	**62**
03	الميزانية المحاسبية لسنة 2023 (جانب الخصوم)	**63**
04	الميزانية المحاسبية لسنة 2024 (جانب الخصوم)	**64**
05	جدول حسابات النتائج لسنة 2023	**65**
06	جدول حسابات النتائج لسنة 2024	**66**

مقدمة

يعد التحليل المالي أحد الركائز الأساسية في منظومة الإدارة المالية للمؤسسات، لما له من دور محوري في تقييم الأداء المالي واكتشاف واقع المؤسسة المالي بدقة، فهو يمثل أداة تحليلية فعّالة تمكّن الإدارة من دراسة البيانات المالية واستخلاص مؤشرات هامة تساعد على فهم نقاط القوة المالية التي يمكن البناء عليها، ونقاط الضعف التي تستدعي المعالجة والتصحيح، ومن خلال هذا الفهم العميق، تستطيع المؤسسة وضع استراتيجيات مالية أكثر كفاءة، وتحديد أهداف مستقبلية قابلة للتحقيق على أسس واقعية ومدروسة، ولا يقتصر دور التحليل المالي على استعراض الأرقام فحسب، بل يتعداه إلى كونه أداة تخطيطية وتوجيهية تساعد في تحسين الأداء واتخاذ قرارات مالية مبنية على معلومات دقيقة، فهو يوفر قاعدة بيانات مالية متينة تُستخدم في التخطيط طويل وقصير الأجل من جهة، ويشكّل مرجعية أساسية في عمليات الرقابة المالية المستمرة من جهة أخرى، وتحتل القرارات المالية موقعًا بالغ الأهمية ضمن إدارة المؤسسة، نظرًا لتأثيرها المباشر على مسارها وتوجهاتها المستقبلية، فالقرارات المتعلقة بالاستثمار، وتمويل المشاريع وتوزيع الأرباح، تعتمد بشكل كبير على نتائج التحليل المالي، وبدون هذا التحليل تصبح هذه القرارات عُرضة للتقدير العشوائي والمخاطرة غير المحسوبة، إن التفاعل الوثيق بين التحليل المالي والقرارات المالية يبرز أهمية تكامل هذين الجانبين لتحقيق التوازن المالي والاستدامة، فكلما كان التحليل المالي أكثر دقة وشمولاً، زادت قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة تُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي للمؤسسة، وضمان استمراريتها في بيئة أعمال تتسم بالتغير والتنافس المستمر.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تؤثر النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية؟
- كيف تؤثر المؤشرات المالية في اتخاذ القرارات المالية؟
- ما مدى مساهمة التحليل المالي في تحسين سياسة الاستثمار داخل مؤسسة الأنابيب؟
- كيف يسهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة الأنابيب؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تساعد النسب المالية على تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتوجيه القرارات المالية نحو تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والاستقلالية المالية.
- تُعتبر المؤشرات المالية أداة فعالة في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، وتوفر أساسًا متينًا لاتخاذ قرارات مالية مدروسة سواء في مجال التمويل أو الاستثمار.

- يساهم التحليل المالي في تحسين سياسة الاستثمار من خلال توجيه الموارد نحو الأصول الأكثر إنتاجية وتحسين استغلال الأصول المتاحة.

- يستخدم التحليل المالي لتبسيط وفهم القوائم المالية، واستخلاص نتائج تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة ومدروسة.

أهمية الدراسة:

– التحليل المالي من أهم المواضيع المدروسة في تخصص الإدارة المالية وهو موضوع محوري تقوم عليه المؤسسات.

– إبراز أهمية التحليل المالي والتي تتمثل في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة، ومن ثم معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف لها، واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

أهداف الدراسة:

– التعرف والتعريف بالتحليل المالي والقرارات المالية؛

– فهم ما هو التحليل المالي وما هي خصائصه، ومعرفة أهميته في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة؛

– معرفة ما هي أدوات التحليل المالي وكيف يتم حسابها؛

– إثراء المكتبة ببحث في مجال المحاسبة والتحليل المالي.

منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج بسبب طبيعة الموضوع، وقد تم الاعتماد أيضا على منهج دراسة الحالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال دراسة حالة مؤسسة الأنابيب وعتاد السقي بالرش برج بوعريريج.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تم معالجة موضوع الدراسة بالتطرق إلى متغير التحليل المالي ومتغير اتخاذ القرار، وقد تم اعتماد المؤشرات المالية والنسب المالية، كما لم يتم التطرق إلى نماذج التنبؤ بالفشل المالي وذلك لعدم قدرتنا على الحصول على المعلومات المالية للمؤسسة لفترة 5 سنوات.

– **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة في الفترة الممتدة بين (2023-2024).

– **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على مؤسسة الأنابيب وعتاد السقي بالرش برج بوعريريج.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- توافق الموضوع مع التخصص العلمي.

- الرغبة الشخصية لمعالجة هذا الموضوع الذي له علاقة بتخصصنا.

- تضمنت هذه الدراسة جميع جوانب الموضوع المتعلقة بالدراسة (النظرية والتطبيقية)، من خلال الاهتمام بالمحاور المرتبطة بدراسة دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول هو الإطار النظري للتحليل المالي الذي تضمن خمسة مطالب، والتي تناولنا من خلالها نشأة ومفهوم التحليل المالي، أهميته ،أهدافه، خطواته ،أنواعه ، وظائفه وأدواته، أما المبحث الثاني هو الإطار النظري لاتخاذ القرارات المالية، وتناولنا من خلاله مفهوم عملية اتخاذ القرار ومراحلها، بالإضافة إلى ماهية القرارات المالية، أنواعها، العوامل المؤثرة فيها ومراحل اتخاذها، والمبحث الثالث هو الدراسات السابقة، تناولنا فيه الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية، ومقارنتها بدراستنا من حيث أوجه التشابه وأجه الاختلاف، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية دراسة حالة مؤسسة الأنابيب وعتاد السقي بالرش، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم تعريف عام بالمؤسسة، أما المبحث الثاني فتم فيه تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستعمال المؤشرات المالية والنسب المالية، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل المالي

واتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية للمؤسسة، حيث يعد أداة حيوية لفهم وتقييم الوضع المالي للمؤسسة في الوقت الحالي، من خلال هذا التحليل، يمكن للمؤسسة أن تتعرف على نقاط قوتها وضعفها المالية، مما يساهم في تحديد استراتيجياتها المستقبلية وتحقيق أهدافها المالية.

من جهة أخرى، تكتسب القرارات المالية أهمية كبيرة في إدارة المؤسسات، إذ تؤثر بشكل مباشر في تحديد مسار المؤسسة ونجاحها، تتداخل القرارات المالية مع التحليل المالي، حيث يعتمد صناع القرار على نتائج التحليل المالي لتوجيه اختياراتهم المالية، مثل استثمار الأموال، تمويل المشاريع أو توزيع الأرباح، وبذلك يشكل التحليل المالي الأساس الذي تقوم عليه القرارات المالية السليمة، مما يساهم في دعم استدامة المؤسسة وتحقيق نموها الاقتصادي.

وبناء على ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- **الإطار النظري للتحليل المالي.**
- **الإطار النظري لاتخاذ القرارات المالية.**
- **الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع الإدارة المالية، إذ يعد عنصراً مهماً في عملية التخطيط السليم، يتيح هذا التحليل للمؤسسة معرفة وضعها المالي الحالي، مما يساعدها في التنبؤ بالوضعيات المستقبلية بناءً على القرارات التي تخطط لتنفيذها، ويتم ذلك من خلال استخدام أدوات وأساليب متنوعة تختلف وفقاً للأهداف المرجوة من التحليل والطرق المعتمدة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي

أولا – نشأة التحليل المالي:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها أثرا معتبرا في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دورا هاما في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، وعليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطور سير المؤسسات المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية[1].

ثانيا – مفهوم التحليل المالي:

تعريف 1: التحليل المالي هو توضيح وتفسير القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم وذلك باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي تساعد المدير المالي في اتخاذ القرارات[2].

[1] نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، **تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية**، الطبعة الاولى، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، زرالدة، الجزائر، 2019، ص 8،7.

[2] سعداوي مراد مسعود وآخرون، **مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية** دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 04، الجزائر، 2020، ص 41.

تعريف 2: يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا باحتياجات مختلف الأطراف المعنية بمشروع معين، لفهم التغيرات الاقتصادية التي طرأت على عملياته خلال فترة زمنية محددة، والاتجاهات التي قد تتطور في المستقبل. لفهم المتغيرات التاريخية والتنبؤات المستقبلية. يستخدم التحليل المالي لدراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشراف المستقبل. وبهذا المعنى، فهو علم يركز على توليد المعلومات المساعدة أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع[1].

تعريف 3: التحليل المالي هو مجموعة العمليات التي تعين بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضاً في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل[2].

من خلال هذه التعريفات يمكن القول أن **التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية باستخدام أدوات وأساليب مختلفة بهدف فهم الوضع المالي للمؤسسة، وتقييم أدائها في الماضي والحاضر، والتنبؤ بمستقبلها، مما يساعد في اتخاذ قرارات صحيحة وتحسين الأداء.**

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي

أولا – أهمية التحليل المالي:

تتمثل أهمية التحليل المالي في الآتي[3]:

– تنبع أهمية التحليل المالي من المعلومات المالية التي يقدمها لخدمة الأطراف المختلفة وهذه المعلومات وإن اعتمدت في تقريرها على البيانات المالية التاريخية إلا أنها تستخدم في ترشيد الكثير من القرارات الاستثمارية والتمويلية والإدارية لجهات داخل المؤسسة وخارجها؛

– يساعد التحليل المالي في تحديد إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وهل نسبة مصروفات المؤسسة إلى إيراداتها عالية أو منخفضة بالمقارنة مع نسب السنة السابقة ومع نسب الشركات الأخرى؛

– التحليل المالي ضروري للمديرين الماليين إذ أن عليهم التأكد من سلامة الموقف المالي لمؤسستهم وتجنيبها المشاكل المترتبة على عدم وجود سيولة كافية وبالتالي فإن المدير المالي الذي لا يعتمد على التحليل يكون مقصراً في أعماله؛

– يفيد التحليل المالي في تحديد الثمن الذي يجب دفعه في حالات الاندماج والسيطرة، كما يستخدم في التنبؤ بتعثر المؤسسات؛

– تفيد عملية التحليل المالي في التعرف على نمط التمويل خلال الفترة الماضية وذلك خلال إعداد قائمة حركة الأموال؛

– التعرف على ربحية المنظمة ومديونيتها ومستوى السيولة وقياس كفاءة استخدام الأموال داخل المؤسسة وذلك من خلال تحليل المؤشرات المالية المختلفة؛

---

[1] Fatat Abdulhussein Khudhair and Others, **The Role of Financial Analysis in Managerial Decision-Making**, A Case Study of Al-Etihad Food Industries Company, International Journal of Innovative Science and Research Technology, vol 9, N° 9, 2024; p 3198.

[2] محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية وإدارية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص 113.

[3] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2022، ص8،9.

– يفيد في مقارنة أداء المؤسسة بمتوسطات الصناعة وبمتوسط الأداء التاريخي وذلك من خلال التحليل المقارن للنتائج المالية.

ثانيا – أهداف التحليل المالي:

تعد نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى[1]:

–التعرف على الوضع المالي للمؤسسة؛

–تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض وتغطية التزاماتها؛

–تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛

–الحكم على مدى كفاءة الإدارة؛

–التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛

–تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛

–يساعد التحليل المالي المؤسسة في معرفة نقاط القوة والضعف لديها، الأمر الذي يساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة وتحسين إدارة المؤسسة.

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من الخطوات، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثون في التحليل على أن خطواته هي [2]:

1 – تحديد الهدف من التحليل المالي: من الضروري أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي يسعى للوصول إليه، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2 – تحديد الفترة التي يتم تحليلها: ويتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي يتم تحليل بياناتها.

3 – اختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه: بعد تحديد الهدف وتحديد البعد الزمني، يتم من خلاله المحلل المالي بجمع كل المعلومات الملائمة والمتعلقة به.

4 – اختيار الأسلوب الملائم من أساليب البحث: تتعدد أساليب التحليل المالي أمام المحلل المالي منها أساليب النسب المالية وأساليب اقتصادية وغيرها، وعليه يجب أن يتخذ البديل المناسب.

---

[1] سليلة مالية، **تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد اتخاذ القرارات** دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "ايلوصوي"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021، ص 503

[2] أحمد لكحل هديل، شتواني دينة، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة صيدال 2014–2020، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2023–2024، ص 10.

5 – معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل المالي الذي تم اختياره: قيام المحلل المالي بتبويب كل المعلومات ومعالجتها حسب الأسلوب الذي تم اختياره.

6 – اختبار المعيار المناسب الملائم لقياس النتائج عليه: سواء كان معيار مطلق أو متعارف عليه في مجال التحليل المالي، فمثلا قياس السيولة يكون بمتوسط نسبة التداول.

7 – تحديد مدى واتجاه وانحراف المؤسسة عن المعيار المستعمل: يعني تحديد الفروقات التي تظهر بين النتائج الفعلية والمعيار الذي اختاره المحلل المالي.

8 – تتبع العوامل التي أدت إلى ذلك الوضع إلى جذورها الحقيقية: وهي من أهم مراحل التحليل المالي وتتطلب الفهم العميق للنتائج بتمعن وبدون تحيز.

9 – الاستنتاج المناسب: وتتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد بعيدا عن التحيز الشخصي.

10 – وضع توصيات واقتراح الحلول الملائمة: وهو وسيلة لنقل النتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المطلب الرابع: أنواع ووظائف التحليل المالي

أولا – أنواع التحليل المالي:

ينقسم التحليل المالي إلى نوعين، هما[1]:

التحليل الرأسي، والتحليل الأفقي، وحيث يهتم التحليل الرأسي بدراسة العلاقات الكمية بين بنود القائمة المالية في تاريخ معين، وهو بهذه الصفة يعتبر تحليلا ساكناً، يحتاج إلى دعم بالتحليل الأفقي، الذي يقوم بدراسة سلوك كل بنود القائمة المالية بمرور الزمن، وتتبع حركتها زيادة أو نقصا، أي أنه تحليل ديناميكي، يبين التغيرات التي تحدث، ويقيم أنواع ونشاطات المؤسسة في ضوء هذا السلوك.

ويمكن توضيح الفرق في اهتمام التحليل الرأسي والتحليل الأفقي في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: المقارنة بين التحليل الرأسي والتحليل الأفقي

التحليل الرأسي	التحليل الأفقي
دراسة العلاقات الكمية بين بنود القائمة المالية في تاريخ معين، وهو بهذه الصفة يعتبر تحليلا ساكنا يحتاج إلى دعم بالتحليل الأفقي.	دراسة سلوك كل بنود القائمة المالية بمرور الزمن، وتتبع حركتها زيادة أو نقصا، أي أنه تحليل ديناميكي، يبين التغيرات التي تحدث، ويقيم أنواع ونشاطات المؤسسة في ضوء هذا السلوك.

المصدر: محمد الفاتح البشير المغربي، **الإدارة المالية**، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2014، ص 127.

[1] محمد الفاتح البشير المغربي، **الإدارة المالية**، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2014، ص 127.

ثانيا – وظائف التحليل المالي:

يتم استخدام التحليل المالي من طرف إدارة المؤسسة وذلك من خلال القيام بمجموعة من الوظائف المتعددة أهمها[1]:

1 – توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: بحيث يتم اختيار أفضل القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح بغرض تحقيق أهدافها.

2 – اتخاذ قرار الاستثمار: حيث يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة في استغلال أموال المؤسسة واختيار الاستثمارات الأكثر ربحية.

3 – اتخاذ قرارات التمويل: بحيث يجب استخدام مختلف الأدوات والأساليب لإيجاد أفضل فرص للتمويل وبأقل تكلفة مالية واقتصادية ممكنة.

4 – اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: يتم توظيف أدوات التحليل المالي بشكل فعال للخروج ببدائل تقيم أداء المؤسسة من طرف المسيرين، أو يتم استخدامها من قبل المخطط المالي عند وضع الخطط ويتم الاستناد بها عند وضع التحليلات والتقديرات المستقبلية.

5 – تحديد الهيكل المناسب لأصول المؤسسة: يجب تحديد حجم الاستثمارات المناسبة لتمويل المؤسسة من خلال توزيع موارد المؤسسة بشكل متوازن وملائم، واستخدامها بين الأصول القصيرة وطويلة الأجل.

6 – تحديد الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة: بحيث يجب تحديد المزيج الأكثر ملائمة لتمويل المؤسسة من خلال تحديد مصادر التمويل المناسبة والأقل تكلفة، سواء كانت مصادر طويلة أو قصيرة الأجل، وكذا تحديد طبيعة التمويل داخلية أو خارجية (ديون أو قروض).

المطلب الخامس: أدوات التحليل المالي

أولا – التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية:

تتمثل المؤشرات المالية فيما يلي[2]:

1 – رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng:

عبارة عن الجزء من الأصول المتداولة الممول بالموارد الثابتة، أي أنه يمثل فائض الموارد الدائمة بعد تغطيتها بالكامل للاستخدامات المستقرة والموجه لتمويل الاستخدامات الجارية، حيث يمثل هامش أمان تستعمله المؤسسة لتجاوز حالات بطء دوران عناصر الاستخدامات الجارية وخاصة المخزونات.

حسابه:

من أعلى الميزانية:

رأس مال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة

[1] دحامنة اسلام، دقدق عبد الباسط، **دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية** دراسة حالة مجمع كوندور، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021-2022، ص 11-12.

[2] بسدات كريمة، **محاضرة في مقياس التسيير المالي**، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021-2022، ص 43-48.

من أسفل الميزانية:

رأس مال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

- FRng > 0 (الأصول المتداولة >الخصوم المتداولة)، أي أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب، و هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، كما يمكن للمؤسسة مواجهة المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

- FRng < 0 (الأصول المتداولة <الخصوم المتداولة)، أي أن رأس المال العامل سالب، مما يعني أن المؤسسة على الأرجح تعرف صعوبات في الأجل القصير و هو ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، الأمر الذي يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، كما أن هناك جزء من الاستثمارات ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل وهو توظيف غير سليم لأموال المؤسسة.

- FRng = 0 (الأصول المتداولة = الخصوم المتداولة)، تمثل حالة التوازن المالي الأدنى، و هو ما يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، و هي حالة صعبة التحقيق بسبب عدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

2 – الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

عبارة عن الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال حيث أن منح آجال طويلة للعملاء وقبول آجال قصيرة لتسديد الموردين، إضافة إلى بطء دوران المخزون، يتولد عن كل ذلك احتياج مالي للاستغلال يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتمويله، ينقسم الاحتياج في رأس المال العامل إلى الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex، والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex.

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال – موارد خارج الاستغلال

الاحتياج في رأس المال العامل = (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال) – (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال)

تأخذ احتياجات رأس المال العامل الحالات التالية:

-احتياجات رأس المال العامل تساوي الصفر: (BFR=0) وهذا يعني أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة أي كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات، أي حالة التوازن بالنسبة للمؤسسة وهي حالة عابرة.

-احتياجات رأس المال العامل موجبة: (BFR>0) معناه أن احتياجات الدورة >موارد الدورة فالمؤسسة في حاجة إلى رأس المال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

-احتياجات رأس المال العامل سالبة: (BFR<0) هذا يعني أن احتياجات الدورة <موارد الدورة، أي أن الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض والمؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس مال عامل موجب لكن يجب توفيره لمواجهة الأخطار غير المعتبرة.

3 – الخزينة الصافية الإجمالية Tng:

هي عبارة عن مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي ما يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيه من قيم جاهزة، يمكن حسابها عن طريق إجراء الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل، أو عن طريق حساب الفرق بين أصول الخزينة وخصومها، وتحسب كما يلي:

الخزينة الصافية الإجمالية = استخدامات الخزينة – موارد الخزينة

–الخزينة موجبة: (Tng>0) يعنى أن رأس المال العامل >احتياجات رأس المال العامل، وتطرح المؤسسة مشكلة الربحية، أي فائض معطل وبالتالي عليها معالجة هذا الأمر إما بتعظيم قيم الاستغلال عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن عن طريق تسهيل التسديد.

–الخزينة سالبة: (Tng<0)في هذه الحالة نجد رأس المال العامل <احتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي احتياجاتها كليا وهي في حالة عجز، و هذا يطرح مشاكل مثل تكاليف إضافية، ولهذا يجب عليها أن تحصل حقوقها وأموالها من الزبائن أو تطلب قرضا من البنك مما يتطلب منها تقديم معلومات عن وضعيتها المالية، أو طلب تمديد آجال ديونها، أو التنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على نشاط المؤسسة.

-الخزينة تساوي الصفر: (Tng=0) هي الحالة المثلى وغير دائمة ومن الصعب الوصول إليها خاصة في الأجل القصير جدا، وفي هذه الحالة نلاحظ أن (FR = BFR) وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية.

ثانيا – التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

1 – نسب السيولة: وهي تلك النسب التي تهدف إلى الحكم على الوحدة الاقتصادية من خلال مدى قدرتها على الوفاء بالتزامها اتجاه الغير في الأجل القصير[1]، وتتمثل نسب السيولة فيما يلي[2]:

أ – نسبة السيولة العامة: وهي من أكثر نسب السيولة استخداماً، ويتم من خلال هذه النسبة الربط بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، حيث يتم سداد الثانية من الأولى، وتأخذ النسبة الصيغة التالية:

نسبة التداول (السيولة العامة) = الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة

[1] قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الطبعة الأولى، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتزيع، صيدا، بيروت، لبنان،2011، ص 98.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص 130.

ب – نسبة السيولة السريعة (المختصرة): وهي النسبة التي تربط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة والالتزامات المتداولة حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة للأصول المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة – المخزون – المدفوعات مسبقا / الالتزامات المتداولة

ج – نسبة السيولة الجاهزة: يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد هي موجودات سائلة وجاهزة حيث يمكن الاعتماد عليها في الوفاء بالالتزامات خاصة إذا كانت المؤسسة تعاني من صعوبة في التحكم في التدفقات النقدية المتأتية من المخزون والعملاء، فهي تعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل متى استحقت الدفع، تحسب هذه النسبة كما يلي[2]:

نسبة السيولة الجاهزة = خزينة الأصول / الخصوم الجارية

2 – نسب النشاط: وهي النسب التي تهدف إلى الحكم على الوحدة الاقتصادية من خلال مدى قدرتها على استغلال موجوداتها المختلفة في ممارسة نشاطها التجاري الذي يرتكز في عملية بيع السلع والخدمات (المبيعات)، وبالتالي المساهمة في تحقيق أقصى الأرباح الممكنة من خلال ذلك، وبذلك يطلق على نسب النشاط نسب إدارة الموجودات أيضا، وتتمثل نسب النشاط فيما يلي [3]:

أ– معدل دوران إجمالي الموجودات (إجمالي الأصول): يتعلق بتحديد عدد المرات التي تشير إلى مدى استغلال المؤسسة كل ممتلكاتها (من موجودات ثابتة ومتداولة وأخرى) في سبيل تحقيق المبيعات خلال الفترة المالية من خلال العلاقة الرياضية التناسبية بين كل من صافي المبيعات وإجمالي الموجودات والتي تأخذ الشكل الرياضي الآتي:

معدل دوران إجمالي الموجودات = صافي المبيعات / إجمالي الموجودات

ب – معدل دوران إجمالي الموجودات الثابتة: يتعلق بتحديد عدد المرات التي تشير إلى مدى استغلال الوحدة الاقتصادية لموجوداتها الثابتة (ممتلكاتها طويلة الأجل) في خدمة عمليات البيع (تحقيق المبيعات) خلال الفترة المالية وبما يمكن أن يساهم ذلك في تحقيق أقصى الأرباح الممكنة، وتعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران إجمالي الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / متوسط رصيد الموجودات الثابتة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 132،133.

[2] سعيدة بورديمة، **محاضرات في التسيير المالي**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014-2015، ص 36.

[3] قاسم محسن الحبيطي، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

ج – معدل دوران إجمالي الموجودات المتداولة: يتعلق بتحديد عدد المرات التي تشير إلى مدى استخدام الموجودات المتداولة في تحقيق المبيعات خلال الفترة المالية وبما يمكن أن يساهم في تحقيق أقصى الأرباح الممكنة، وتعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران إجمالي الموجودات المتداولة = صافي المبيعات / إجمالي الموجودات المتداولة

د – معدل دوران المخزون السلعي: يتعلق بتحديد عدد المرات التي تشير إلى قيام الوحدة الاقتصادية بتحويل البضاعة المخزونة إلى بضاعة مباعة (مبيعات) خلال الفترة الحالية، وتعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون = كلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

متوسط رصيد المخزون = (رصيد المخزون في أول الفترة + رصيد المخزون في أخر الفترة) / 2

هـ – معدل دوران الحسابات المدينة: يتعلق معدل دوران الحسابات المدينة بتحديد عدد المرات التي تدور بها هذه الحسابات من خلال إمكانية المدينين في تسديد ما بذمتهم خلال الفترة المالية، وتعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران الحسابات المدينة = صافي المبيعات الآجلة / متوسط الحسابات المدينة

متوسط الحسابات المدينة = (رصيد الحسابات المدينة في أول الفترة + رصيد الحسابات المدينة في أخر الفترة) / 2

3 – نسب المديونية: في النسب التي من خلالها يمكن الحكم على مدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على أموال الغير في تمويل احتياجاتها المالية لممارسة نشاطها العام خلال الفترة المالية وتتمثل نسب المديونية في ما يلي [1]:

أ – نسبة الملاءة العامة: تقيس هذه النسبة حجم الديون التي ساهم بها الغير إلى إجمالي أصول المؤسسة حيث كلما تدنت هذه النسبة دل على أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الملاءة العامة = مجموع الديون / إجمالي الأصول

وأيضا كلما زادت هذه النسبة قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض من جديد.

ب – نسبة الاستقلالية المالية: نفيس هذه النسبة نسبة الديون إلى الأموال الخاصة ومن ثم تحديد درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بالمصادر الداخلية وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

[1] سعيدة بورديمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

ج _ نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الموارد الدائمة والأصول غير الجارية وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = (أموال خاصة + ديون طويلة الأجل) / الأصول الثابتة

د – القدرة على السداد: تساعد هذه النسبة في قياس وتحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية وتحسب بالعلاقة:

القدرة على السداد = الديون المالية (ديون طويلة الأجل) / القدرة على التمويل الذاتي

4 – نسب الربحية والمردودية: نسب الربحية والمردودية تعتبر هذه المجموعة واحدة من الاتجاهات الصعبة التحديد والقياس العدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى تكون الشركة ربحت، إذ أن الكثير من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي مقابل أرباح مستقبلية بالإضافة إلى أن الربحية محاسبيا تتجاهل حجم المخاطر المصاحبة لذلك ومن أهم المؤشرات [1]:

أ – المردودية التجارية: تقيم هذه النسبة السياسة التسعيرية المنتهجة من طرف المؤسسة لمدى تحكم هذه الأخيرة في تكاليف منتجاتها، الحسب بالعلاقة:

المردودية التجارية الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم

ب – هامش الربح: يدل هذا المؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة ومراقبة التكاليف بجميع أصنافها:

هامش الربح = النتيجة الصافية للسنة المالية / إجمالي الإيرادات

ج – معدل العائد على الأصول: يعبر هذا المؤشر على مدى مساهمة الأصول المستخدمة من طرف المؤسسة في تكوين النتيجة السنوية ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية للسنة المالية / مجموع الأصول

د – المردودية الاقتصادية: هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال بعد الضريبة، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة العملياتية بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

[1] **المرجع نفسه**، ص 39.

هـ – المردودية المالية: تسمى أيضا بمردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي نفيس العائد المالي المحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية للسنة المالية / الأموال الخاصة

المبحث الثاني: الإطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

تعتبر القرارات المالية من المواضيع الأساسية في المؤسسات الاقتصادية، حيث تسعى إلى زيادة القيمة السوقية للمؤسسة. كما أن تقدم المؤسسة وازدهارها يعتمد بشكل كبير على قدرة هذه القرارات على التكيف مع الظروف الداخلية والخارجية للمؤسسة، مما يساهم في تحقيق أهدافها الخاصة وفي دعم التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

حتى تستطيع المؤسسات تحقيق أهدافها المسطرة لابد من اتخاذ العديد من القرارات الهامة التي تراعي فيها العديد من النقاط والظروف السائدة حتى تتخذ القرار الملائم.

أولا – تعريف القرار:

هناك عدة تعاريف لاتخاذ القرار وسوف نتطرق إلى تعريف القرار أولا ثم تعريف اتخاذ القرار، حيث توجد عدة تعاريف للقرار منها:

تعريف 1: القرار هو عملية عقلية فنية تشمل اختيار بديل واحد من عدّة بدائل غير متكافئة وغير متماثلة، مع مراعاة الأهداف وطبيعة البدائل بالإضافة إلى مراعاة القيود والمؤثرات البيئية[1].

تعريف 2: ويعرف بأنه الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل[2].

تعريف 3: أما هاريسون: فيعرف القرار بأنه اللحظة في عملية تقييم البدائل المتعلقة بالهدف التي عندها يكون توقع متخذ القرار بالنسبة لعمل معين بالذات جعله يتخذ اختيارا يوجه آلية قدراته وطاقاته لتحقيق غاياته [3].

---

[1] رمضاني عفيف، مكيد علي، **نحو إطار مفاهيمي لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2020، ص 73.

[2] محمد لمين علون، لطفي شعباني، **دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة: مؤسسة دباغة الجلود، جيجل"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص 763.

[3] عبد الغفار عفيفي الدويك، **إدارة الأزمات والكوارث واتخاذ القرار**، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 227.

من خلال هذه التعريفات يمكن القول أن **القرار هو عملية اختيار مدروسة بين عدة خيارات أو حلول متاحة، بهدف الوصول إلى الخيار الأفضل الذي يساعد في حل مشكلة أو تحقيق هدف، مع مراعاة الظروف المحيطة والتأثيرات المختلفة.**

ثانيا – تعريف اتخاذ القرار:

تعريف 1: عملية اتخاذ القرار هي جوهر العملية الإدارية والإنتاجية بشكل عام حيث يصب دائما الاهتمام عليها، وهي بمثابة مجموعة من الخطوات العملية المتتابعة التي يستخدمها متخذ القرار في سبيل الوصول إلى اختيار القرار الأنسب والأفضل [1].

تعريف 2: كما أن عملية اتخاذ القرار هي الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب حصة من السوق، تخفيض التكاليف، توفير الوقت، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات، ويتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة[2].

تعريف 3: عملية اتخاذ القرار عملية إدارية بدرجة كبيرة تتم في كافة المستويات الادارية ومن قبل كافة المدراء والموظفين المعنيين بالوظائف التي تستدعي اتخاذ القرار، وهي عملية المفاضلة بين مجموعة من البدائل المتاحة لمتخذ القرار لاختيار واحد منها لتحقيق هدف معين[3].

من خلال هذه التعريفات يمكن القول أن **عملية اتخاذ القرار هي عملية إدارية تتضمن اختيار أفضل بديل من بين عدة خيارات متاحة، بناءً على معايير محددة، لتحقيق هدف معين.**

المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار

تتمثل مراحل عملية اتخاذ القرار فيما يلي[4]:

1 – تحديد المشكلة:

وهي الخطوة الأولى والمهمة لاتخاذ القرار، وفيها يشعر المدير أو متخذ القرار بالمشكلة من خلال عدد من المؤشرات أو المتغيرات، وبعد الشعور بالمشكلة يجب تحديد جوانبها وأبعادها المختلفة بشكل دقيق وواضح، ويمكن أن يتم ذلك من

[1] محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة** دراسة حالة للمجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008- 2013)، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017، ص118.

[2] بركان دليلة، **تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار** دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه ببسكرة A.D.E، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر، 2011، ص 219.

[3] عثمانية توفيق، طاهر لعرج، **تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين اتخاذ القرارات** دراسة حالة مؤسسة سونالغاز عنابة، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2022، ص 24-25.

[4] كوسة بوجمعة، نعيم بوعموشة، **لوحة القيادة والمشاركة في اتخاذ القرار ومعوقات نجاح نظم المعلومات في المؤسسات الجزائرية**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 07، جامعة الجلفة، الجلفة، الجزائر، 2017، ص 133،134.

خلال طرح العديد من الأسئلة التي تسهم في تحديد المشكلة وفهمها، ويجب أن يتم صياغة المشكلة بعبارات واضحة ومفهومة لجميع الأطراف ذات العلاقة، ويستطيع الإداري أو متخذ القرار أن يقدر ما تستحق المشكلة من اهتمام من خلال الإجابة على أسئلة أهمها:

- ما هي حدة المشكلة؟
- هل الآثار التي تترتب على عدم حلها كبيرة وخطيرة؟
- ما هي درجة إلحاح المشكلة؟
- ماذا يمكن أن يحدث إذا لم تتم معالجة المشكلة؟

2- جمع المعلومات حول المشكلة وتحليلها وتفسيرها:

تعد عملية توفير المعلومات المناسبة من حيث الكم والكيف والوقت المناسب قضية أساسية في تحديد المشكلة وبالتالي في اتخاذ القرار السليم والمناسب ويمكن لمتخذ القرار أن يجمع ما يحتاجه من بيانات أو معلومات بالطرق العديدة المتوافرة هذه الأيام مثل: المقابلات والملاحظات الشخصية والملفات والتقارير ومراكز المعلومات المختلفة وشبكات المعلومات وغيرها من الأساليب وبعد أن تتم عملية الجمع لابد من عمليات أخرى مهمة مثل ترتيب وتصنيف هذه المعلومات في جداول ثم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وتفسيرها.

3- إيجاد بدائل مناسبة لحل المشكلة:

تحتاج المشكلات الروتينية التي تصادف المديرين أثناء قيامهم بواجباتهم الوظيفية المختلفة إلى سرعة التدخل لحلها حتى لا تتحول مع مرور الوقت إلى أزمات يصعب تداركها أو حلها في هذه المرحلة يتم تطوير أكبر قدر ممكن من البدائل لحل المشكلة، ويمكن لمتخذ القرار أن يعتمد في هذه الخطوة على خبراته الشخصية في المجال كما يمكن إشراك بعض العاملين ممن لديهم الخبرة الكافية والمتميزة ويتطلب اتخاذ القرار الناجح والفعال بدائل عدة لاختيار البديل من بينها، وأن وجود عدة بدائل يعد شرطا أساسيا للقرار الناجح، ففي بعض الأحيان تكون أمام متخذ القرار بدائل عديدة جيدة وفي أحيان أخرى تكون البدائل محدودة جدا وتصبح عملية الاختيار ليست بالأمر السهل. ومن الأسئلة المهمة التي يمكن أن يستعين بها متخذ القرار عند تطويره للبدائل المحتملة لحل المشكلة ما يلي:

ماذا ستحقق هذه البدائل؟ وما هي كفاءتها؟

-هل يتطلب تنفيذها طرقا أو موارد جديدة؟

ما هي صعوبات التنفيذ من حيث مخاطر العمل أو ردود فعل العاملين؟

-ما الوقت الملائم لتطبيق البديل المقترح؟

4- تقديم البدائل المطروحة واختيار البديل الأنسب:

إن عملية اختيار البديل المناسب تعتبر من أهم وأصعب الخطوات في القرار الإداري حيث أن تحديد الأصلح من البدائل واستبعاد غير الصالح من البدائل يتأثر إلى حد كبير مع سلوكيات متخذ القرار وكذلك خبرته ومهارته التي تتفاوت من شخص لآخر ولكن فربما ما يراه مدير ما مناسبا من البدائل لا يراه آخر ولكن إلى حد ما مادامت هناك معايير تحكم هذا الاختيار فإنه لا بد أن يكون مبنيا على أسس صحيحة. وهنالك عدة اعتبارات لابد من أخذها بعين الاعتبار عند

الاختيار للبديل المناسب على النحو التالي:

- محاولة الموازنة ما بين تحقيق المطلوب نتيجة لاختيار البديل، وما يتوقع من الحصول عليه نتيجة لتنفيذ اختيار هذا البديل
- اختيار البديل الأمثل الذي يحقق المطلوب وبأقل التكاليف وضمن الإمكانيات المتاحة
- اختيار البديل المناسب والذي ينسجم مع الأهداف المخطط لتحقيقها من قبل المنظمة.

5- تنفيذ القرار:

وفي هذه المرحلة يقوم متخذ القرار أو المدير بتحديد الجهات والأطراف من دوائر وأقسام والأفراد المسؤولين عن عملية التنفيذ، وتحديد مسؤوليات كل جهة بدقة ووسائل الاتصال اللازمة بينها وبين الإدارة، كما يجب على المدير أن يلتقي بالجهات المسؤولية عن التنفيذ ليوضح لهم القرار ويناقشهم فيه ويستقبل أسئلتهم واستفساراتهم حوله، لينتقل القرار بعد ذلك إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، وتعني هذه الخطوة وضع القرار موضع التنفيذ، أي تحويله إلى عمل فعلي على أرض الواقع.

6- متابعة تنفيذ القرار وتقييمه:

يجب على متخذ القرار أو الإدارة ذات العلاقة القيام بمتابعة عمليات تنفيذ القرار بعرض التعرف على مستوى الإنجاز والمشكلات التي تواجه المنفذين ومحاولة حلها. إن المتابعة لكل مرحلة من مراحل القرار تسهم في معالجة كل الظروف المشكلات التي قد تؤثر على عملية التنفيذ في أي مرحلة من مراحلها، وهذا يسهم في التقييم المستمر للقرار والمراحل تنفيذه المختلفة في الوقت المناسب هدف التعرف على المدى الذي وصلت إليه عملية تنفيذ القرار في تحقيق الهدف من الحادة، وتعد عملية التقييم المستمر على درجة كبيرة من الأهمية خاصة إذا ظهرت الحاجة إلى التعديل القرار أو تطويره أو الراجع عنه في بعض الأحيان.

المطلب الثالث: ماهية القرارات المالية

تعد القرارات المالية من أهم القرارات التي توليها المؤسسة اهتماما بالغا لما لها من دور في تحقيق أهدافها المسطرة، لها عدة تعريفات من بينها:

أولا – مفهوم القرارات المالية:

تعريف 1: القرارات المالية هي وسيلة الادارة المالية لتسيير مواردها وتوجيهها وتحقيق أهدافها على وفق منهجها الذي يتسم بالمنطقية والتحكم في كل عنصر من عنصري الربحية والمخاطرة، وهي التي تؤثر مباشرة على النشاط المالي داخل مؤسسة الاعمال[1].

[1] فلاح تايه النعيمي، محمد صاحب سلمان، **القيم الأخلاقية وعلاقتها في اتخاذ القرارات المالية في القطاع السياحي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 39، العدد 107، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2016، ص366.

تعريف 2: القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية – مالية) لتحقيق أعلى ربح ومن ثم تعظيم قيمة المنظمة[1].

تعريف 3: ويعرف القرار المالي بأنه اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية[2].

من خلال هذه التعريفات يمكن القول أن **القرار المالي هو عملية اختيار بين بدائل متعددة تتعلق باستخدام الموارد المالية المتاحة بطريقة تضمن تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل تكلفة وأقل درجة من المخاطرة**

.

ثانيا – خصائص القرارات المالية:

تتمثل خصائص القرارات المالية فيما يلي[3]:

– إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة فنجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.

– إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.

– القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الحالات إذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

ثالثا – أهداف القرارات المالية:

تهدف القرارات المالية بصفة عامة إلى تعظيم ثروة القيمة الحالية لثروة الملاك في أي مشروع أي كان الشكل القانوني للمشروع مشروع فردي شركات الأشخاص شركات الأموال أي تعظيم القيمة البيعية والدفترية لصافي الثروة ويتعين عدم الخلط بين القيمة البيعية والقيمة الدفترية لصافي الثروة فالقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الأهمية في الحصول على قيمة القروض القصيرة والطويلة الأجل وتؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة فهو كما تظهره بقائمة المركز المالي هي خاصة بالشروع ولا تتأثر بالقيمة السوقية لحق الملكية ، وبذلك يسعى المدير المالي إلى اتخاذ القرارات التي تهدف في النهاية إلى تعظيم ثروة الملاك وقد وجهت بعض الانتقادات إلى تعظيم الربح كهدف رئيسي تسعى إلى تحقيقه مؤسسات الأعمال وهي[4]:

---

[1] **المرجع نفسه**، ص366.

[2] عادل علي بابكر الماحي أبو الجود، **مدى مساهمة المدير المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات المصرفية** دراسة حالة بنك الاستثمار السعودي بالرياض"، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد 07، العدد 01، جامعة شقراء، السعودية، 2021، ص65.

[3] دادو نورالهدى، **دور التدقيق المحاسبي الداخلي في اتخاذ القرارات المالية** دراسة حالة مؤسسة الهياكل الصناعية والمعدنية وحدة شودرال غليزان، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2018-2019، ص 42،43.

[4] **المرجع نفسه**، ص48،49.

1 – هدف تعظيم الربح:

– إن كلمة الربح في حد ذاتها تبدو كلمة غامضة فهل المقصود الربح قصير الأجل أم الربح طويل الأجل وهل يقصد بالربح معدل العائد على السهم أو الليرة المستثمرة في الشروع أم على رأس المال المملوك؛

– هدف تعظيم الربح قد يفشل في الاختيار بين بديلين أو مجالين للاستثمار يدران ربحين أو عائدين مختلفين من حيث القيمة والتوقيت لكن القيمة الإجمالية للربح في نهاية العمر المتوقع للمشروعين متساوية؛

لكن يمكن مواجهة هذه المشكلة باستخدام طريقة القيمة الحالية للمفاضلة بين بدائل الاستثمار، حيث يتم خصم معين وبمقارنة إجمالي القيمة الحالية للأرباح، لكل من المشروعين يمكن اختيار المشروع الذي يحقق أرباحا أعلى بقيمتها الحالية.

– هدف تعظيم الربح يتجاهل درجة المخاطر التي ينطوي عليها الاقتراح الاستثماري؛

– هدف تعظيم الربح هدف غير أخلاقي حيث ينطوي على استغلال الجماهير ورفع الأسعار كلما أمكن ذلك.

2 – هدف تعظيم القيمة أو تعظيم ثروة الملاك:

أن تعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم ثروة الملاك هو أفضل معيار للحكم على القرارات الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر أو المالك، ومما شك فيه أن تعظيم ثروة المؤسسة وزيادة القيمة السوقية للأسهم يعني الاستخدام الفعال للمواد الاقتصادية القومية، ويؤدي إلى تنشيط النظام الاقتصادي ككل وتعظيم الثروة القومية للمجتمع ويعتبر تعظيم كهدف للإدارة المالية أكثر فعالية مقارنة بهدف تعظيم الربح وكذلك لسببين هما:

– هدف تعظيم الثروة يعد هدفا رئيسيا طويل الأجل حيث تعمل الإدارة على تعظيم القيمة الحالية للاستثمارات عن طريق اختيار المقترحات الاستثمارية التي تزيد من القيمة السوقية للأموال المالية.

– هدف تعظيم الثروة يعطي أهمية خاصة للتوزيعات النقدية المنتظمة بصرف النظر عن حجمها وهو ما يساهم في جذب مساهمين جدد.

3 – هدف تعظيم العائد الاجتماعي:

أن المؤسسات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سياساتها وأنشطتها على كافة فئات المجتمع التي تمارس نشاطها فيه بل انه يصعب على تلك المؤسسات تجاهل واجباتها ودورها في خدمة ذلك المجتمع أما بالنسبة للتحديات لهذا الهدف فهي:

– صعوبة تحديد ما هو أفضل بالنسبة للمجتمع؛

– صعوبة تحديد المصير الذي تستمد المؤسسة منه حقها في توزيع الموارد المالية لتحقيق المنافع الاجتماعية؛

– قيام بعض الشركات بتحمل تكلفة أداء مسؤوليتها الاجتماعية وعدم قيام البعض الآخر بذلك قد يجعل النوعية الأولى تتحمل تكلفة خسائر ملموسة والتوقف عن المساهمة الاجتماعية؛

– صعوبة حساب التكلفة الاجتماعية أو قياس العائد الاجتماعي.

المطلب الرابع: أنواع القرارات المالية والعوامل المؤثرة فيها

أولا – قرارات الاستثمار:

تتعلق قرارات الاستثمار باختيار هيكل الاستثمار الأمثل سواء من ناحية المقدار أو من ناحية التشكيل، وتعد من أهم قرارات الادارة المالية وأصعبها وأعقدها بسبب طبيعية العملية الاستثمارية ذاتها.

وتبرز أهمية هكذا قرارات كونها تعتمد بالدرجة الأساس على كفاءة المدير وكيفية الحصول على العوائد بأقل درجة من المخاطر، وإمكانية قرار المزج أو تنويع الأصول الذي هو عبارة عن مزج مجموعة من الأدوات الاستثمارية داخل حقيبة واحدة برأسمال واحد من خلال تضمين الاستثمار أنواع متعددة من الأدوات المالية مثل الأسهم وصناديق الاستثمار المشترك والسندات، واختيار الأدوات الاستثمارية الملائمة لأهدافها، وقرار توقيت عمليات الشراء والبيع[1].

1 – أشكال قرارات الاستثمار:

إن هذا المنهج في القرار يعبر عن جانب طلب الاموال في المؤسسة الذي يتوزع بين طلبين في غاية الأهمية هما[2]:

أ – الاستثمار العيني (الموجودات المادية): كالآلات والمعدات والاراضي، واختيار الموجودات التي يتم الاتفاق عليها الذي يتعلق بالاستثمارات الرأسمالية ومنها مجموعة الموجودات في المؤسسة وتكوينها، وإدارة رأس المال العامل وخلق حالة من التوازن بين الربحية والسيولة.

ب – الاستثمار المالي (الموجودات المالية): كالأسهم والسندات وتمتلك معظم المنظمات أسهما قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وهناك: (أسهم عادية) على انها المشاركة في الملكية كونه يمثل حصة محدودة في ملكية مؤسسة أو شركة مثبتة بصكوك قانونية يمكن تداولها بيعا وشراء في الأسواق المالية.

2 – العوامل الواجب أخذها بالحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار:

يمكن اجمال العوامل فيما يلي[3]:

أ – التدفقات النقدية الداخلة والخارجة: ويضاف إليها تكاليف شراء الأصول الثابتة ونفقات تركيب الآلات وإعدادها للتشغيل، أي كافة ما يتم إنفاقه على المشروع المقترح في مراحل دراسته وتجهيزه حتى يصبح جاهزاً للعمل، وهي عبارة عن النفقات المبدئية "تدفق نقدي خارجي".

ب – التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بتشغيل وادارة الأصل الاستثماري: تتعلق هذه التكاليف بالجانب الاستغلالي للمشروع وترتبط بحجم المشروع المراد إنجازه، وتعتبر المبيعات اهم التدفقات الداخلة، ثم يأخذ أيضا الأعباء

[1] فلاح تايه النعيمي، محمد صاحب سلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص368.

[2] **المرجع نفسه**، ص368.

[3] عادل على بابكر الماحي أبو الجود، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

والنفقات النقدية للعمليات "تدفقات نقدية خارجة"، وعلى مدى العمر الاقتصادي للأصل الاستثماري، ومن الضروري الأخذ في الحسبان كلما كان ذلك ممكن التغيرات المتوقعة في الأصول المتداولة خلال الفترة.

ج – التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصل الاستثماري: كالأموال المتحصلة من بيع الأصول كخردة، وعلى الرغم من تقدير هذه القيمة إلا أن إهمالها يؤدي التي اتخاذ قرار خاطئ مع عدم نفقات تخريد الأصل.

د – الأخذ بالحسبان التدفقات النقدية الخارجة والممثلة بالضرائب: فبافتراض أن المؤسسة رابحة فإن كل الأعباء المترتبة على الاستثمار تخصم من الايرادات قبل الوصول إلى الربح الضريبي فهي تحقق وفراً أو مكاسب ضريبة عن كل فترة.

ثانياً – قرارات التمويل:

ومن الضروري التأكيد على اهتمامات الادارة المالية قبل اتخاذ القرار التمويلي والتأكد من إن الأموال المطلوبة يمكن توفيرها في الوقت المناسب، وخلال فترات زمنية مناسبة، وبأقل كلفة ممكنة، واستثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

1 – مصادر التمويل: تتوافر للمنظمة العديد من البدائل في مصادر التمويل، ويمكن ايجازها بالآتي[1]:

أ – مصادر تمويلية دائمة : أو طويلة الاجل وتتكون من : اموال الملكية المتمثل بالتمويل الخارجي المتمثلة في رفع راس المال الذي يتم من خلاله زيادة مستوى راس المال كالأسهم الممتازة والاسهم العادية او الاندماج الجزئي او الكلي بين مؤسستين ، التمويل الداخلي او الذاتي الذي يعتمد على سياسة التفاوض مع المحيط الداخلي والخارجي ومدى قدرة المؤسسة على التحكم في مختلف المصاريف ومما يؤدي الى فوائض نقدية ترفع مستوى التمويل الذاتي كالأرباح المحتجزة الاموال المقترضة المتمثل بالتمويل الخارجي كالسندات والقروض طويلة الاجل.

ب – مصادر تمويلية مؤقتة: وتستعمل غالبا لتمويل العمليات الجارية الخاصة بالشركات ويمثلها رأس المال العامل.

2 – العوامل المؤثرة في قرار التمويل: وتتمثل في[2]:

– تكلفة المصادر المختلفة للتمويل، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر؛

– عنصر الملاءمة، بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائما مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال؛

– وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى متخذ القرار، وسياساتها المتبعة في إدارة هذه السيولة، فإذا كان هذا الوضع حرجا قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة والبحث عن مصادر تمويل طويل الأجل لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل؛

[1] فلاح تايه النعيمي، محمد صاحب سلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص368.

[2] عادل على بابكر الماحي أبو الجود، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

– القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة، أو سياسات توزيع الأرباح أو قيود على مصادر تمويل أخرى؛

– المزايا الضريبية، فمصادر التمويل الخارجي يحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال.

ثالثا – قرارات توزيع الأرباح:

يقصد بسياسة توزيع الأرباح مجموعة الأدلة المرشدة للإدارة المالية عند اتخاذ قرارات توزيع الأرباح وكيفية قيام المؤسسة بوضع سياستها بما يتلاءم مع أهدافها، وهي تلك الدفعات النقدية من توزيعات الملكية لحملة الأسهم من الأرباح الحالية وفقا لربحية المؤسسة أو المتراكم عن سنوات سابقة وفقا لسيولتها.

1 – سياسات توزيع الأرباح:

لذلك تتعدد انواع السياسات المتعلقة بتوزيع الأرباح وتأخذ أشكالا مختلفة وتقوم إدارات المؤسسات بالمفاضلة بين هذه الأشكال تبعا لظروفها والأهداف التي تصبو لها ويمكن توضيحها بالآتي[1]:

أ – مقسوم الأرباح النقدي: تقوم الشركة بتوزيع الارباح على شكل نقد وتكون إما بنسبة مقسوم ثابتة التي تحسب بقسمة مقدار مقسوم أرباح الأسهم على ربحيته، وتحسب الأخيرة من خلال قسمة الأرباح الصافية على عدد الأسهم المصدرة، أو بنسبة أرباح ثابتة وتعتمد هذه السياسة على توزيع مبالغ ثابتة على المساهمين في كل مدة يتم فيها توزيع اتخاذ قرار توزيع الارباح.

ب – مقسوم الأرباح العيني: في بعض الأحيان وعند عدم توافر السيولة النقدية لدى المؤسسة قد تقترح الادارة ومجلس إدارتها وبمصادقة الهيئة العامة للمساهمين توزيع الأرباح من أصولها، وقد تأخذ هذه التوزيعات شكل البضائع أو العقارات أو الاستثمارات أو شكلا آخرا يحدده مجلس الادارة.

ج – مقسوم الأرباح على شكل أسهم: ويقصد بها إعطاء عدد من الأسهم بدلا من إعطائه توزيعات نقدية، ويتحدد نصيب كل مساهم من هذه التوزيعات بنسبة ما يملكه من أسهم في الشركة أو ما يسمى بإعادة الرسملة RE-COMPITALIZATION أو إعادة ترتيب رأس المال.

2 – المحاذير الواجب اعتبارها قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح: يجب على المدير المالي أن يضع في اعتباره المحاذير التالية قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه ومن أهمها[2]:

– تجنب توزيع الأرباح في حال حققت المؤسسة أرباحا غير كافية؛

[1] فلاح تايه النعيمي، محمد صاحب سلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 368،369.

[2] عادل على بابكر الماحي أبو الجود، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

– على المؤسسة المحافظة على مركزها المالي من خلال الاحتفاظ بسيولة نقدية؛

– على المؤسسة أن تعرف كل احتياجاتها المالية الخاصة باستثماراتها المستقبلية في المدى الطويل.

المطلب الخامس: مراحل اتخاذ القرارات المالية

تشمل عملية اتخاذ القرار المالي على العديد من المراحل التي يمر بها المديرين حتى يتمكنوا من الوصول إلى الحل الأفضل واتخاذ القرار المناسب وتتمثل هذه المراحل في[1]:

01–تشخيص واكتشاف المشكلة: أو ما يسمى بمرحلة البحوث والدراسات لاكتشاف المشكلة ففي مجال الإدارة المالية يتم الاستقصاء المنظم على المعلومات التي يحتويها التنظيم الرسمي بحيث يمكن من تحسين نوعية القرارات المالية وذلك من خلال إجراء مقارنات لقوائم الدخل لعدة سنوات ماضية وكذلك التكاليف، الأرباح، الأصول والخصوم للكشف عن التغيرات وشكلها بالزيادة أو النقصان وقد تستخدم بهذا الشأن مختلف الأساليب الجمع المعلومات لقياس درجة التقلب أو الثبات في نفقات الأموال وتغيرات القيمة.

02–البحث عن البدائل: إن البديل هو الوسيلة الموجودة أمام الإدارة لحل المشكلة القائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة واتخاذ القرار المالي المناسب وذلك يجب أن يتصف البديل بقدرته على تحقيق بعض النتائج التي يسعى متخذ القرار للوصول إليها وتتطلب عملية تحديد البدائل على القدرة على الابتكار لإيجاد الحلول الاعتماد على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخيرات الآخرين حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة وبكل الحلول الممكنة.

03–مقارنة البدائل وتقييمها: وذلك عن طريق تعديل النتائج المتوقعة الإيجابية والسلبية لكل بديل ووضع معايير محددة، تقوم على أساس نتائج كل بديل واستبعاد البدائل التي لا تتطابق مع الحد الأدنى من المعايير الموضوعة التي لا تحقق مستوى الرضا ومن المعايير التي يمكن استخدامها في المقارنة بين البدائل المعايير المالية، معايير، الإدارية والتي تتعلق بالربحية، التكاليف، معدلات فائدة، دوران رأس المال.

04–اختيار البديل المناسب (قرار): وفي هذه المرحلة يترجم المسيرون الماليون جهودهم السابقة في اختيار أفضل البدائل والذي يحقق أكبر قدر من الفوائد والمزايا المحتملة ويقلص السلبيات والعيوب إلى أقل ما يمكن ويجب أن يعتمد القرار الخاص باختيار أحد البدائل على ما يلي: تحقيق الأهداف الجوهرية الصادرة من أجلها؛ توفير الوقت والجهد والتكلفة بالمقارنة مع الخيارات الأخرى الملائمة والإمكانيات المتاحة تقليل الآثار السلبية عند تطبيق القرار ؛ الاهتمام بدراسة عنصر المخاطرة في مراحل التنفيذ المختلفة مسبقا.

05–تطبيق القرار: يعتقد بعض متخذي القرار أن دورهم ينتهي بمجرد اختيار البديل المناسب للحل، ولكن هذا الاعتقاد خاطئ ذلك بأن البديل الذي تم اختياره لحل المشكلة يتطلب التنفيذ عن طريق تعاون الآخرين ومتابعة التنفيذ للتأكد من سلامة التنفيذ وصحة القرار.

---

[1] سميرة زيتوني، رندة رابحي، **دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية** دراسة حالة شركة بيوفارم للصناعة الصيدلانية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020-2021، ص 10،11.

06–متابعة التطبيق والرقابة وتقييم القرار: تهتم الخطوة الأخيرة في اتخاذ القرار المالي بمتابعة عمليات التطبيق وتقييم النتائج أولا بأول حيث تبين الرقابة على التنفيذ مدى جودة القرار ودوره في حل المشكلة موضوع القرار هذا إلى جانب أن المتابعة تظهر مدى الانحراف عن المخطط سعيا إلى الدقة والسرعة في معالجة الانحرافات السلبية والتعرف على أسبابها حتى لا تتفاقم ويصعب مواجهتها.

المطلب السادس: التحليل المالي واتخاذ القرار المالي بالمؤسسة

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات المالية والذي يجعل المؤسسة مطمئنة في عملية تنفيذ القرارات ويتمثل في[1]:

1 – دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية:

توضح المؤشرات التوازن المالي الوضعية الحقيقية للمؤسسة وأيضا تقوم بتقييم أداء المؤسسة حيث تهدف إلى معرفة مدى تحقيق التوازن المالي فهي تقدم إلى المدير المالي معلومات للاتخاذ القرارات المتعلقة بمصدر التمويل وقرار التخطيط كما أنها تقدم معلومات حول السيولة والهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي هي تساعد على اتخاذ القرار الأنسب باختيار أفضل مقترح استثماري.

ويتم التحليل المالي على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وأن الاستثمار يحقق سيولة لتغطية التزاماته.

أ – تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل إلى معرفة التدفق النقدي خلال فترة تشغيل الاستثمار.

ب – تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل إلى التحقق من أن التمويل يتماشى ويتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة للاستثمارات الثابتة في رأس المال العامل.

2 – دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية:

يعتبر الغرض الرئيسي من التحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الموجودة في القوائم المالية والتقارير وتوفير أساس من المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرار ويوجد العديد من النسب المالية الذي يستعان بها باتخاذ المالية ونذكر منها ما يلي:

أ – نسب السيولة: تهدف إلى تقييم الطاقة أو القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير بحيث تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ القرار المالي.

ب – نسب الربحية: يعبر التحليل بالنسبة الربحية عن مدى كفاءة التي تأخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.

ج – نسب النشاط: تقوم بقياس كفاءة الإدارة في توزيع مواردها المالية على مختلف أنواع الأصول، وهي تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات الصحيحة كما أنها تقيم إنجازات ونشاط المؤسسة ومن استخدامات النسب المالية فيما يلي:

3 – استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات:

[1] مشراوي محمد خليل، محجوب عرابي هشام، **دور التحليل المالي في اتخاذ القرار المالي بالمؤسسة الاقتصادية** دراسة حالة بديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI تيارت، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022-2023، ص 16،17.

– بحيث يمكن للمؤسسة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأداء التشغيلي والمستقبلي وكذا قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة، وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشادا بالنسب المالية للمؤسسات المماثلة.

– استخدام النسب المالية في قرار الانفاق العام.

– تستخدم النسب المالية في تقديم التدفق النقدي الذي تم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الانفاق الاستثماري والمالي باستخدام أساليب متعددة، وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العام، ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للمؤسسة لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض والمخزون الذي يساعدها على اتخاذ القرار المالي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

أولا – الرسائل الجامعية:

1 – دراسة مشراوي محمد خليل، محجوب عرايبي هشام:

بعنوان" **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري – OPGIتيارت–** "، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون –تيارت–، 2022-2023.

هدفت هذه الدراسة إلى دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، كما هدفت الدراسة إلى:

– توضيح أهمية التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية الاقتصادية.

– التعرف على أدوات التحليل المالي المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

– الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية حول الموضوع وإسقاطها على الحالة التطبيقية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

–أن التحليل المالي له أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية فهو يعتبر أساس عملية اتخاذ القرار, وذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مع تحديد نقاط القوة لتعزيزها و نقاط الضعف لتفاديها.

–مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة .

– يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية من خلال معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

2 – دراسة أولاد سيدي عمر أسماء:

بعنوان" **دور التحليل المالي في اتخاذ القرار الاستثماري دراسة حالة الشركة الوطنية للإيجار المالي (SNL) مكتب غرداية** "، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة غرداية، 2021-2022.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية التحليل المالي في إدارة مخاطر الاستثمار، كما هدفت الدراسة إلى:
محاولة إبراز الأهمية النسبية التي تعطيها المؤسسة محل الدراسة للتحليل المالي في إتخاذ قرار الاستثمار.
مدى قدرة أدوات التحليل المالي وأهميته في تقليل مخاطر الاستثمار في المؤسسات المالية.
وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن حالة الشركة الوطنية للإيجار المالي وكالة غرداية تعتمد على أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الاستثمار وخاصة الأدوات التقليدية (النسب المالية) والتي بفضلها تمكنت الشركة من التنبؤ بمخاطر الاستثمار قبل حدوثها، كما توصلت الدراسة إلى وجود صعوبات التي قد تشكل عائقا أمام محلل الاستثمار لتطبيق أدوات التحليل المالي أهمها عدم تلقي محلل الاستثمار الدورات تدريبية و كذلك عدم توفر المعلومات المالية المتعلقة بالعميل وعدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المقدمة للشركة.

3 – دراسة سميحة بوحفص:

بعنوان" **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية** "، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2017–2018.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر خصائص المعلومات المحاسبية (الرئيسية والثانوية) في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كما هدفت الدراسة إلى:

– التعرف على عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

– التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

– التعرف على أثر الخصائص المتعلقة بمعدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.

– تبيان أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

–أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين خصائص المعلومات المحاسبية واتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

– توفر الخصائص الرئيسية والثانوية في المعلومات المحاسبية ليس له أي علاقة فيما يخص اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تم إجراء الدراسة عليها.

– المعلومات المحاسبية التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتميز بخاصية الملاءمة كون إعدادها يتم بموجب تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق التشريع المعمول به الذي يلزمهم بتقديم القوائم والتقارير المالية في آجال محددة.

–المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعد على أساس حيادي خالي من التحيز لأي جهة على حساب الأخرى مع ضرورة التأكيد على انها تعطي صورة صادقة على الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 02: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
مشراوي محمد خليل، محجوب عرايبي هشام، 2022-2023	– تناول موضوع التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية. – المتغير المستقل هو التحليل المالي. – المتغير التابع هو اتخاذ القرارات المالية. – اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة.	– دراسة حالة بديوان الترقية والتسيير العقاري OPGIتيارت. –فترة الدراسة 2022–2023.	– الاستفادة من الجانب النظري والجانب التطبيقي.
أولاد سيدي عمر أسماء، 2021-2022	– تناول موضوع التحليل المالي. – المتغير المستقل هو التحليل المالي. – اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة.	– دراسة حالة الشركة الوطنية للإيجار المالي (SNL)مكتب غرداية. – درس علاقة التحليل المالي بالقرار الاستثماري. – المتغير التابع هو القرار الاستثماري. –فترة الدراسة 2017–2018.	– الاستفادة من الجانب النظري والجانب التطبيقي.
سميحة بوحفص، 2017–2018	– تناول موضوع القرارات المالية. – المتغير التابع هو القرارات المالية. – اعتماد المنهج الوصفي	– دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية. – المتغير المستقل هو خصائص المعلومات المحاسبية. – استعمال الاستبيان في دراسة الحالة.	– الاستفادة من الجانب النظري.

	التحليلي. **– دراسة حالة.**		

المصدر: من إعداد الطلبة

ثانيا – المقالات العلمية:

1 – وليد السيد المهدي أحمد:

بعنوان" **أهمية دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية"**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد 05، العدد 17، شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، جمهورية السودان، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي والاستفادة من المعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة في اتخاذ القرار الاستثماري بسوق الخرطوم للأوراق المالية والاعتماد على التحليل المالي في تحليل وتقييم المعلومات المالية وغير المالية لاتخاذ قرارات شراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية للوصول لقرار استثماري سليم بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها

– إتباع أساليب طرق التحليل المالي الحديثة توفر معلومات تساعد في ترشيد القرار الاستثماري.

– فشل الوصول الى قرار استثماري رشيد يرجع الى عدم كفاية الاعتماد على البيانات والمعلومات والتقارير المحاسبية في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار الاستثماري.

– التحليل المالي عملية ضرورية عند اتخاذ القرار الاستثماري ويتطلب قدر من الكفاءة والمهارة لدى القائم بعملية التحليل بسوق الخرطوم للاوراق المالية.

– استخدام الأساليب الحديثة عند القيام بعملية التحليل المالي يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المالية اللازمة للمتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

– ملاءمة المعلومات المالية يؤدي الى تحسين قدرة متخذ القرار الاستثماري على مقدار التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة الاحتياجات الاستثمارية و تقدير درجة المخاطر التي يتعرض لها المتعاملين بالسوق.

2 – دراسة سليلة مالية:

بعنوان" **تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة ايلوصوي"**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحليل المالي كأداة للتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وإبراز أهميته في مجال اتخاذ القرارات في الشركة، بالإضافة إلى إجراء دراسة تطبيقية على شركة "أبلوصوي" لمعرفة الدور الذي يلعبه التحليل المالي في اتخاذ القرارات الهامة فيها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن التحليل المالي يقدم كما هائلا من المعلومات التي تساعد في الكشف على الوضعية المالية للشركة ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف فيها، وهذا ما يمكنها من اتخاذ القرارات اللازمة التحسين الوضعية المالية للشركة بغية الوصول للأهداف المرغوبة.

3 – دراسة عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان:

بعنوان" **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين (2010–2017)**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 02، جامعة فلسطين التقنية، فلسطين، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداة المؤسسة الاقتصادية، ومعرفة وضعها المالي إن كان جيدا أم لا، ودورها أيضا في تسليط الضوء على جوانب القوة والضعف واتخاذ القرارات الصحيحة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

–أهمها التأكد أن الشركات محل الدراسة تستخدم نتائج التحليل المالي كوسيلة لقياس أدائها المالي.

–تعتمد جميع الشركات محل الدراسة على أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية كالتوسع وزيادة حجم الاستثمارات وغيرها.

– استطاعت الشركات محل الدراسة تحقيق التوازن المالي بشكل عام بين السيولة والربحية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 03: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
وليد السيد المهدي أحمد، 2021	– نفس المتغير المستقل التحليل المالي. – اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة.	– المتغير التابع هو القرار الاستثماري. –اعتماد المنهج الاستنباطي. – دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية.	– الاستفادة من المعلومات الموجودة في الدراسة.
دراسة سليلة مالية، 2021	– تناول موضوع التحليل المالي. –اعتماد المنهج الوصفي	– دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة ايلوصوي. – المتغير الثاني هو	– الاستفادة من الجانب النظري والجانب التطبيقي.

	التحليلي ودراسة الحالة.	القرارات بصفة عامة. – الفترة 2021.	
عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان،2019	– تناول موضوع التحليل المالي. – المتغير المستقل هو التحليل المالي. –اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة.	– المتغير التابع هو الأداء المالي. – دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين (2010–2017).	– الاستفادة من الجانب النظري.

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1 – دراسة Bendima Nesrine:

بعنوان " Financial analysis as a decision-making tool in economic firms: Case study of Algeria Telecom from 2018 to 2021 ", Management & Economics Research Journal, Vol 05, No 03, University of Djelfa, Algeria, 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، سواءً كان جيدًا أم سيئًا.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن المؤسسة تمتلك أصولًا سائلة كافية لتغطية ديونها والقيام بأنشطة إضافية. بالإضافة إلى ذلك، يتميز أداء المؤسسة بالجودة، وتتمتع إدارتها بالكفاءة اللازمة لإدارة المؤسسة بفعالية، وبالتالي تتمتع المؤسسة بالكفاءة اللازمة لتحسين خدماتها ومنتجاتها، وبفضل خزينتها الإيجابية، تستطيع المؤسسة مواجهة أي ظروف أو حالات استثنائية وحلها بفضل استقلاليتها المالية.

2 – دراسة Sihad Hussein Anwar:

بعنوان " The Role of Financial Statements in Effective Investment DecisionE Making in Smes ", Master Thesis, Banking and Finance Program, Near East University, Nicosia, Cyprus, 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى دور القوائم المالية في اتخاذ قرارات استثمارية فعّالة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما هدفت الدراسة إلى:

دراسة تأثير القوائم المالية على المستثمرين الجدد في تحليل الوضع المالي للمؤسسة التي يعتزمون الاستثمار بها.

التحقيق في الأداء المالي للمؤسسة من أجل اتخاذ قرارات فعالة.

تحديد استخدام البيانات المالية وفوائدها لاتخاذ قرارات استثمارية فعالة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإيرادات وراحة المالك في قدرته على تفسير البيانات المالية، علاوة على ذلك أظهرت العوامل المؤثرة على الاستخدام الفعلي للبيانات المالية في عملية صنع القرار علاقةً مهمةً بين مستوى التعليم واستخدام البيانات المالية، فالمالكون الذين يشعرون براحة أكبر في استخدام البيانات المالية من حيث تفسيرها سيستخدمونها في عملية صنع القرار، أما المالكون الذين لا يثقون في تفسير البيانات المالية، فلن يستخدموها في عملية صنع القرار.

3 – دراسة Odwina Damas Komba:

بعنوان " The Role of Financial Statement Analysis on Decision Making in Tanzanian Banking Industry: The Case of crdb bank plc: dar es salaam ", Master thesis, Accounting and Finance, Mzumbe University, Tanzania, 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات، كما هدفت الدراسة إلى:

– دراسة أهمية استخدام تحليل القوائم المالية كركائز أساسية لاستخلاص الاستنتاجات التي يتم على أساسها اتخاذ القرارات في CRDB Bank Plc.

– استكشاف تصور الموظفين والمساهمين لمدى كفاية تحليل القوائم المالية في CRDB Bank Plc.

– دراسة المدى الذي يؤدي فيه تحليل القوائم المالية في CRDB Bank Plc إلى اتخاذ القرارات المطلوبة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن بنك CRDB حقق زيادة هائلة في النقد والرصيد لدى بنك تنزانيا بزيادة قدرها 4.8٪ من 28.4٪ على التوالي، في ضوء ذلك، فقد خفض ودائعه وأرصدته لدى البنوك الأخرى بنسبة 35٪ في 11/2012 من 28.7٪ في السنوات السابقة، ومع ذلك كان هناك تغيير طفيف في القروض والسلف للعملاء إلى 26.4٪ من 27.2٪ السابقة، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 13.3٪ من 17.7٪ في السنة المحاسبية السابقة، ويظهر تصور أصحاب المصلحة لملاءمة بيانات التحليل المالي على الالتزامات أن ودائع العملاء زادت بنسبة 7.5٪ من 19.3٪ في السنوات السابقة، بينما انخفضت الالتزامات الأخرى بنسبة 12.2٪ من المبلغ المتزايد بنسبة 49.7٪ في السنوات السابقة. وعلاوة على ذلك، تظهر النتائج أن إجمالي الالتزامات زاد بنسبة 12.2٪ من 18.7٪ في السنوات السابقة، من ناحية أخرى، ارتفعت الأرباح المحتجزة بنسبة 32.9% مقارنةً بـ 11.3% في الأعوام السابقة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 04: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
BENDIMA Nesrine, 2023.	**–تناول موضوع التحليل المالي.**	**– المتغير المختلف هو أدوات اتخاذ القرار. –دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر من 2018 إلى 2021.**	**– الاستفادة من الجانب النظري.**

SIHAD HUSSEIN ANWAR, 2020.	–تناول موضوع التحليل المالي (تحليل القوائم المالية).	–المتغير التابع هو القرارات الاستثمارية. – دراسة حالة مجموعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة.	– الاستفادة من الجانب النظري.
Odwina Damas Komba, 2014.	–تناول موضوع التحليل المالي.	– المتغير التابع هو القرارات بصفة عامة. دراسة حالة المقر الرئيسي لبنك دار السلام CRDB.	– الاستفادة من الجانب النظري.

المصدر: من إعداد الطلبة

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل من تعريف التحليل المالي وأهدافه وأهميته وخصائصه وأنواعه، بالإضافة إلى الإطار المفاهيمي لاتخاذ القرارات المالية، اتضح لنا أن التحليل المالي يعد أداة أساسية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها، حيث يوفر معلومات دقيقة ومفصلة عن الحالة المالية للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأساليب تتمثل في المؤشرات المالية والنسب المالية، مما يساعد في اتخاذ قرارات مالية رشيدة وتحقيق الأهداف والتوقعات المستقبلية. ولتوضيح هذه الأهمية بشكل عملي، قمنا بتطبيق ما ورد في الجزء النظري على واقع مؤسسة جزائرية، وهو ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الأنابيب

تمهيد:

بعد استكمال الفصل الأول الذي شمل الإطار المفاهيمي للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية سيتم إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على الواقع العملي، حيث سنحاول إسقاط هذه المعلومات على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "مؤسسة الأنابيب وعتاد السقي بالرش وذلك من خلال النقاط التالية:

- **تقديم عام المؤسسة أنابيب.**
- **التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية لمؤسسة أنابيب.**

المبحث الأول: تقديم عام المؤسسة أنابيب

في هذا المبحث سيتم التعريف بمؤسسة أنابيب وعتاد السقي بالرش بالإضافة إلى معرفة هيكلها التنظيمي وأهدافها.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية بالمؤسسة

أولا – نشأة مؤسسة الأنابيب:

هي شركة عمومية اقتصادية تختص في صناعة وبيع الأنابيب وعتاد السقي ، حيث بدأت أشغال بنائها بموجب قرار وزاري رقم **675/87** المؤرخ في **1987/10/21** من طرف مؤسسة كوسيدار ومكتب سيدام ، وانتهت الأشغال بها سنة **1989**، وقد تم تجهيزها من طرف المؤسسة النمساوية (**BUER**) وبدأت في الإنتاج سنة **1990**، وبعد الاجتماع الذي تم على مستوى مجمع أنابيب بالرغاية في **2000/10/10**، أصبحت الشركة في شكل شركة ذات أسهم سنة 2001 ، تحمل رقم السجل التجاري **B046265501**، ويبلغ رأسمالها **00.10.630.250,000** دج كما تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذه المؤسسة **31 ألف هكتار**.

ثانيا – أهداف مؤسسة الأنابيب:

إن الهدف الرئيسي للمؤسسة هو وضع كافة أنظمة السقي المعروفة حاليا في متناول الجميع (الأنابيب، الوصلات، المرشات، نظام السقي بالجاذبية ونظام السقي في البيوت البلاستيكية)، والتي بواسطتها استطاعت تشجيع الفلاحين وتحفيزهم على استعمال تقنيات الرش من أجل تطوير القطاع الفلاحي والحفاظ على الثروة المالية من جهة ورفع حجم المبيعات من جهة أخرى، وتسعى هذه المؤسسة في إطار مخطط التنمية إلى:

تغطية حاجات السوق بعتاد السقي المختلف الأنظمة.

تحسين وتطوير القطاع الفلاحي فيما يخص تقنيات الري.

تحقيق الأرباح بما يهدف إلى توسيع النشاط وتوفير مناصب شغل جديدة.

توفير منتوج ذو جودة عالية لتغطية الاحتياجات المحلية ومواجهة الاستيراد.

التوجه إلى الأسواق العالمية وتمثيل الجزائر في الخارج.

وقد عملت المؤسسة للحصول على شهادة المنظمة العالمية للمواصفات (**ISO**) والتي تم الحصول عليها سنة **2003**.

ثالثا – توزيع العمال بالمؤسسة:

فيما يخص مناصب العمل فتشغل المؤسسة 189 عامل منهم 187 دائما و02 مؤقتا، موزعين كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 05: توزيع العمال بالمؤسسة لسنة 2022

العمال	العدد	النسبة المئوية
إطار	49 (2 مؤقتين)	%25.92
عون أمن	28	%14.81
عون تنفيذ	112	%59.26
المجموع	**189**	**100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مؤسسة أنابيب

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة أنابيب

الهيكل التنظيمي للمؤسسة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من معرفة تقسيم العمل والترتيب السلمي للإدارة لمؤسسة أنابيب التي تشمل مديريات تنقسم إلى دوائر ومصالح وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمؤسسة أنابيب

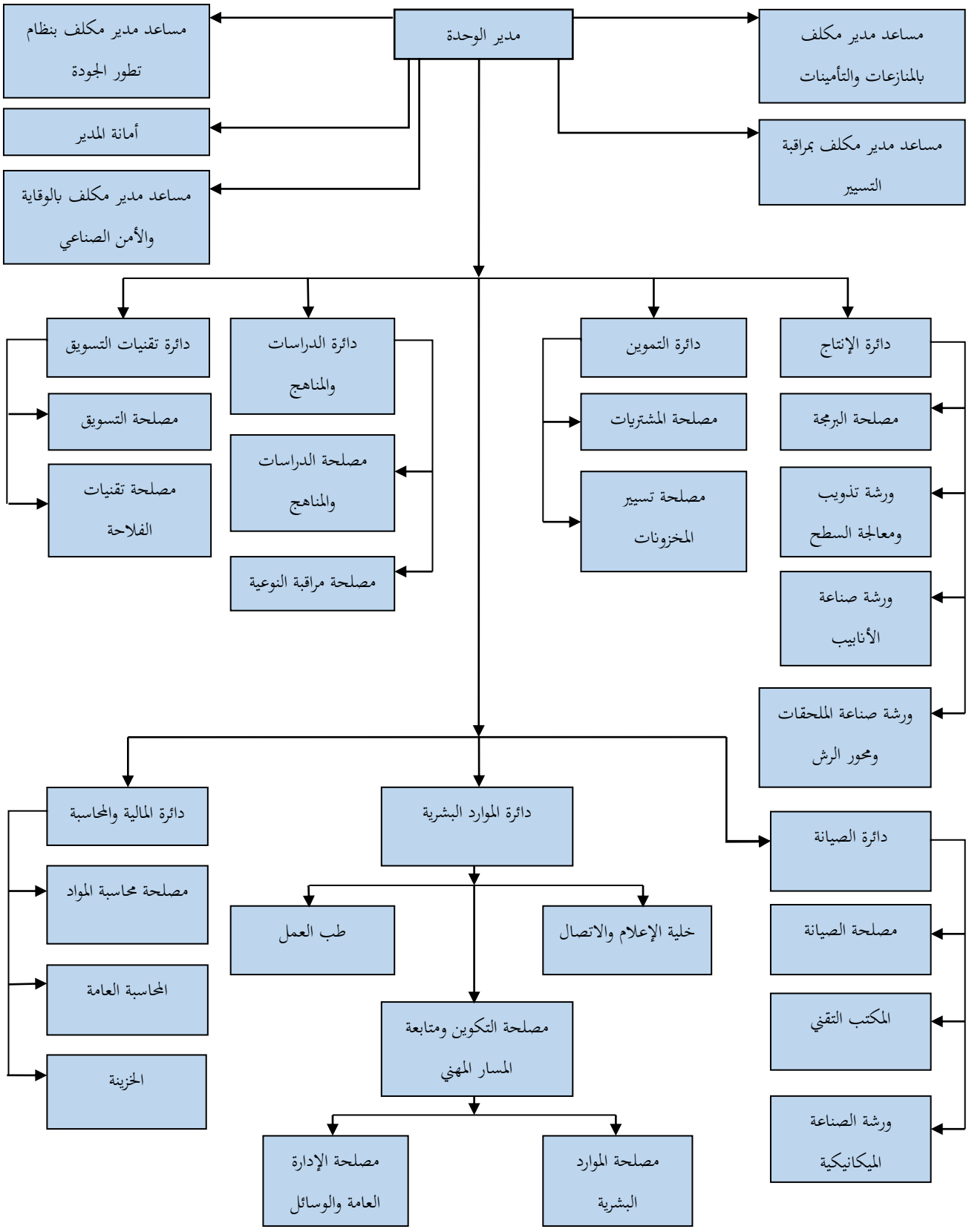

المصدر: أمانة مديرية الموارد البشرية لمؤسسة أنابيب

تتفرع المديرية العامة المؤسسة أنابيب إلى عدة فروع وهذا برئاسة المدير العام وهي:

1 – مدير الوحدة: تضم المدير والأمانة وبعض مساعدي مدير الوحدة المختلفة (قانونية، إدارية وتقنية)، تمثل الوحدة المسؤولة عن إستراتيجية وتطور الشركة، يتمثل دورها في ضمان التطبيق الفعال للسياسة الإنتاجية للوحدة بأقل التكاليف وأعلى المستويات الكمية والنوعية لتحقيق الأهداف المسطرة.

2 – أمانة المديرية العامة: بحيث تتكلف بكل الأعمال الخاصة بالبريد الصادر والوارد، تنظيم المواعيد، أعمال النسخ والتسجيل والهاتف والفاكس.

3 – مساعد المدير في نظام الجودة والتطوير: المكلف على متابعة جودة مسار الإنتاج، تطوير نوعيتها، وضمان مراقبة نوعية المنتجات والمواد الأولية.

4 – مساعد المدير في الوقاية والأمن الصناعي: المكلف بتوفير السلامة والصحة المهنية بالقيام بالإجراءات الاحترازية المتخذة لتوفير الحماية والسلامة للعاملين في وحدة أنابيب وعتاد السقي بالرش.

5 – مساعد المدير في المنازعات والتأمينات: المكلف بتسوية القضايا والمنازعات الداخلية والخارجية.

6 – مساعد المدير في مراقبة التسيير: مهمته الرسمية هي جمع وتحليل المعلومات الكمية وتزويد المديرين بالمؤشرات الإستراتيجية.

7 – دائرة الإنتاج: وهي المركز المسؤول على عملية التصنيع من دخول المادة الأولية (حديد، ألمنيوم) إلى غاية خروجها على شكل منتج وتتفرع بدورها إلى أربعة مصالح: ورشة صناعة الملحقات ومحور الرش، ورشة صناعة الأنابيب، ورشة الصناعة الميكانيكية (تصليح وسائل العمل) وورشة التذويب ومعالجة السطح (الكلفنة).

8 – دائرة التموين: تعمل هذه الدائرة على توفير جميع مستلزمات المؤسسة من مشتريات ومراقبة حركتها ومتابعة عمل المؤسسة وتتفرع بدورها إلى مصلحة المشتريات تقوم بجميع عمليات الشراء من مواد أولية وقطع غيار وغيرها، مصلحة تسيير المخزونات تقوم بتسيير جميع المخازن.

9 – دائرة الصيانة: تسهر هذه الدائرة على حماية الآلات الإنتاجية وكذا تصليحها عند العطب وتتكون من: المكتب التقني الذي يقوم بمراقبة أعمال الصيانة، برمجتها، ومصلحة الصيانة تقوم بمتابعة الإنتاج عبر كل عتاد وورشات المصنع، ومصلحة الإلكترونيك تقوم بصيانة كل العتاد الكهربائي والإلكتروني.

10 – دائرة الدراسات والمناهج: تقوم بالدراسات والمناهج الخاصة بالمنتوج، مصلحة مراقبة النوعية تقوم بالمراقبة العملية للمنتجات والمواد وكذا السهر على معايير الجودة ISO، مصلحة المخبر يكون على مستواه عملية التحليل للمواد الأولية ومعرفة مدى صلاحيتها.

11 – دائرة تقنيات التسويق: تقوم هذه الدائرة بالعمليات المتعلقة بالترويج والإشهار قصد التعريف بمنتجات المؤسسة وتشمل أنشطة وقواعد إستراتيجية عديدة تعتمد على سياسات رئيسية (التسعير، الإنتاج، التوزيع والترويج) وتتفرع هذه الدائرة إلى مصلحة التسويق، فرع تقنيات الفلاحة، فرع الخدمات المتعلقة بخدمات ما بعد البيع وفرع الشحن.

12 – فرع الموارد البشرية والإدارية: تعمل هذه المديرية على تنظيم وتسيير العمل داخل المؤسسة، حيث تقوم بدراسات حول المستخدمين وتوجيه العمال إلى مناصب العمل وفقا للمعايير المطلوبة وتتفرع هذه المديرية إلى: مصلحة الموارد البشرية، مصلحة الإدارة العامة والوسائل، مكتب مكلف بالمنازعات والتأمينات مكتب مكلف بالوقاية والأمن الصناعي وطب العمل وخلية الإعلام الآلي المسؤولة عن متابعة وصيانة البرامج ووسائل الإعلام الآلي.

13 – الدائرة المالية والمحاسبية: مسؤولية هذه المديرية هو تسيير ومراقبة جميع العمليات المحاسبية للحفاظ على أموال المؤسسة، كما تقوم بمتابعة العملية الإنتاجية ومقارنتها مع البرامج المسطرة في الميزانية التقديرية، وتضم دائرة المحاسبة والمالية ما يلي: مصلحة محاسبة الموارد، مصلحة المحاسبة العامة والخزينة.

المبحث الثاني: التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية لمؤسسة أنابيب

المطلب الأول: القوائم المالية لمؤسسة أنابيب

أولا – الميزانية المالية المختصرة:

1 – جانب الأصول: فيما يلي جدول يوضح الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول الخاصة بالمؤسسة لسنتي 2023 و2024.

الجدول رقم 06: جانب الأصول من الميزانية الوظيفية لسنتي 2023 و2024

الأصول	2023	2024
استخدامات ثابتة	**3388673013.67**	**3397350348.71**
قيم الإستغلال	634265424.63	574096536.30
قيم قابلة للتحصيل	221965003.86	480595466.9
قيم جاهزة	15932783.62	45216838.78
مجموع الأصول المتداولة	**872163212.11**	**1099908841.98**
مجموع الأصول	**4260836225.78**	**4497259190.69**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحقين رقم 1 و2.

2 – جانب الخصوم: فيما يلي جدول يوضح الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم الخاصة بالمؤسسة لسنتي 2023 و2024.

الجدول رقم 07: جانب الخصوم من الميزانية الوظيفية لسنتي 2023 و2024

الخصوم	2023	2024
الأموال الدائمة	**–**	**–**
الأموال الخاصة	2711727287.59	3101487373.83
ديون طويلة الأجل	455007079.37	667951062.08
مجموع الأموال الدائمة	**3166734366.96**	**3769438435.91**
مجموع الديون قصيرة الأجل	**1094101858.82**	**727820754.78**
مجموع الخصوم	**4260836225.78**	**4497259190.69**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحقين 3 و4.

ثانيا – جدول حسابات النتائج:

فيما يلي جدول يوضح الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم الخاصة بالمؤسسة لسنتي 2023 و2024.

الجدول رقم 08: جدول حسابات النتائج لسنتي 2023 و2024

البيان	2023	2024
رقم الأعمال	689908504.26	914122308.68
التغير في المخزون	- 27922978.17	- 9567204.28
إنتاج المؤسسة لذاتها	–	–
إعانات الإستغلال	144672.69	151206.53
1 – إنتاج السنة المالية	**662130198.78**	**904706310.93**
مشتريات مستهلكة	441052592.21	563016573.94
خدمات خارجية وإستهلاكات أخرى	49231797.77	53280661.10
2 – إستهلاك السنة المالية	**490284389.98**	**616297235.05**
3 – القيمة المضافة	**171845808.80**	**288409075.88**
أعباء المستخدمين	167602714.46	176704921.22
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	4328300.75	3142583.20
4 – فائض الإستغلال الإجمالي	**– 85206.41**	**108561571.46**

منتوجات العملياتية الأخرى	8262323.34	13655428.47
أعباء عملياتية أخرى	3304127.48	2875459.31
مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	93846237.97	28734036.67
الإسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	6029566.12	9279592.02
5 – النتيجة العملياتية	**– 82943682.39**	**99887095.96**
منتوجات مالية	833012.14	868062.45
أعباء مالية	20194280.88	55312207.85
6 – النتيجة المالية	**19361268.74**	**– 54444145.40**
7 – النتيجة العادية قبل الضريبة	**– 102304951.14**	**45442950.56**
الضرائب المستحقة على النتائج العادية	–	–
الضرائب المؤجلة للنتائج العادية	768325.82	- 9161259.79
إجمالي أعباء الأنشطة العادية	**677255100.38**	**928509393.86**
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**779560051.51**	**883066443.30**
إيرادات استثنائية	–	–
أعباء استثنائية	–	–
9 – النتيجة غير العادية	–	–
10 – النتيجة الصافية للسنة المالية	**– 103073276.96**	**54604210.35**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحقين 5 و6.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

الجدول رقم 09: المؤشرات المالية

البيان	العلاقة	2023	2024
FRng	الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة	- 221938646.71	372088087.2
BFR	(استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال) – (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال)	260094298.83	595949402.58
TN	استخدامات الخزينة – موارد الخزينة	- 482032945.54	- 223861315.38

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مؤسسة أنابيب

تحليل النتائج:

1 – رأس المال العامل الصافي الإجمالي: في سنة 2023 كان رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب، مما يعني أن المؤسسة على الأرجح عرفت صعوبات في الأجل القصير وهو ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، الأمر الذي يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، كما أن هناك جزء من الاستثمارات ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل وهو توظيف غير سليم لأموال المؤسسة، أما في سنة 2024 كان رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب، و هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، كما يمكن للمؤسسة مواجهة المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

2 – احتياجات رأس المال العامل: خلال السنتين 2023 و2024 كانت احتياجات رأس المال العامل موجبة وقد زادت في السنة الأخيرة مقارنة بالسنة التي قبلها، وهذا معناه أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة فالمؤسسة في حاجة إلى رأس المال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

3 – الخزينة الصافية الإجمالية: الخزينة سالبة خلال السنتين 2023 و2024 في هذه الحالة نجد رأس المال العامل أصغر من احتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي احتياجاتها كليا وهي في حالة عجز، وهذا يطرح مشاكل مثل تكاليف إضافية، ولهذا يجب عليها أن تحصل حقوقها وأموالها من الزبائن أو تطلب قرضا من البنك مما يتطلب منها تقديم معلومات عن وضعيتها المالية، أو طلب تمديد آجال ديونها، أو التنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على نشاط المؤسسة.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

أولا – نسب السيولة:

الجدول رقم 10: نسب السيولة

البيان	العلاقة	2023	2024
السيولة العامة	الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة	0.79	1.51
السيولة المختصرة	الأصول المتداولة – المخزون – المدفوعات مقدما / الالتزامات المتداولة	0.21	0.72
السيولة الجاهزة	خزينة الأصول / الخصوم الجارية	0.014	0.062

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مؤسسة أنابيب

تحليل النتائج:

1 – نسبة السيولة العامة: في سنة 2023، بلغ معدل السيولة العامة 0.79، وهو أقل من 1، مما يشير إلى ضعف قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل في تلك الفترة، وقد يعكس هذا صعوبات محتملة في الوفاء بالديون دون اللجوء إلى بيع الأصول الثابتة أو الاقتراض. أما في سنة 2024، فقد تحسن الوضع بشكل ملحوظ حيث ارتفع معدل السيولة إلى 1.51، متجاوزًا الحد الأدنى المقبول (1)، وهو ما يدل على تحسن قدرة المؤسسة على تغطية خصومها المتداولة والوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة دون ضغوط مالية كبيرة، يعكس هذا التحسن تطورًا إيجابيًا في أداء المؤسسة ومؤشراً على إمكانية التوسع والاستثمار مستقبلاً.

2 – نسبة السيولة المختصرة: في سنة 2023، كانت نسبة السيولة المختصرة 0.21، هذه القيمة أقل من النسبة المعيارية (0.5 – 0.6)، مما يعني أن المؤسسة قد تواجه صعوبة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل بشكل سريع دون الحاجة إلى بيع المخزون. أما في سنة 2024، نسبة السيولة المختصرة بلغت 0.72، أي أنها في تحسن كبير مقارنة بسنة 2023، وهي في وضع جيد، حيث أصبح لدى المؤسسة قدرة أكبر على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الحاجة إلى بيع المخزون.

3 – نسبة السيولة الجاهزة: في سنة 2023، كانت نسبة السيولة الجاهزة 0.014، هذه القيمة أقل بكثير من النسبة المعيارية (0.2 – 0.3)، مما يعني أن المؤسسة تواجه صعوبة كبيرة في الاقتراض أو الاستثمار، كما أن ذلك يشير إلى ضعف قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق. بناءً على هذه النتيجة، من الضروري أن تعمل المؤسسة على تحصيل مديونياتها لضمان توفر السيولة اللازمة، أما في سنة 2024، فقد بلغت النسبة 0.062،

وهو تحسن طفيف مقارنة بسنة 2023، لكنها ما زالت أقل من النسبة المعيارية (0.2 – 0.3)، مما يشير إلى أن المؤسسة ما زالت تواجه صعوبة في الحصول على السيولة الجاهزة لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

ثانيا – نسب النشاط:

الجدول رقم 11: نسب النشاط

البيان	العلاقة	2023	2024
معدل دوران إجمالي الأصول الثابتة	صافي المبيعات / إجمالي الأصول	0.16	0.20
معدل دوران إجمالي الموجودات الثابتة	صافي المبيعات / متوسط رصيد الموجودات الثابتة	0.20	0.26
معدل دوران إجمالي الموجودات المتداولة	صافي المبيعات / إجمالي الموجودات المتداولة	0.79	0.83
معدل دوران المخزون	كلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون	0.75	1.02
معدل دوران الحسابات المدينة	صافي المبيعات الآجلة / متوسط الحسابات المدينة	3.43	3.09

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مؤسسة أنابيب

تحليل النتائج:

1 – معدل دوران إجمالي الموجودات: في سنة 2023، كان معدل دوران إجمالي الموجودات يساوي 0.16، مما يعني أن كل دينار مستثمر في إجمالي الأصول كان يولد 0.16 دج من قيمة المبيعات. هذا يشير إلى أن المؤسسة في تلك السنة كانت أقل كفاءة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات.

أما في سنة 2024، فقد ارتفع هذا المعدل إلى 0.20، مما يدل على تحسن ملحوظ في كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها. وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في إجمالي الأصول أصبح يولد 0.20 دج من المبيعات، مما يشير إلى إدارة أفضل للأصول وقدرة أكبر على تحقيق إيرادات من هذه الأصول مقارنة بالسنة السابقة.

وبناءً على هذه البيانات، يمكن الاستنتاج أن هناك تحسن في أداء المؤسسة بين سنتي 2023 و2024، مما يعكس تحسنًا في كفاءة الإدارة واستخدام الأصول لتحقيق المبيعات لكن المعدل لا يزال دون المستوى المثالي.

2 – معدل دوران إجمالي الأصول الثابتة: في سنة 2023، كان معدل دوران إجمالي الأصول الثابتة يساوي 0.20، مما يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة كان يولد 0.20 دج من قيمة المبيعات. هذا يشير إلى أن المؤسسة كانت أقل كفاءة في استغلال أصولها الثابتة لتحقيق المبيعات، وقد يكون هناك جزء من هذه الأصول غير مُستغل بالكامل أو أن الأداء التشغيلي كان أقل من المتوقع.

أما في سنة 2024، فقد ارتفع المعدل إلى 0.26، مما يدل على تحسن في كفاءة استغلال الأصول الثابتة وزيادة في الأداء التشغيلي، حيث أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة أصبح يولد 0.26 دج من المبيعات لكن المعدل لا يزال دون المستوى المثالي.

3 – معدل دوران الأصول المتداولة: في سنة 2023، كان معدل دوران الأصول المتداولة يساوي 0.79، مما يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة كان يولد 0.79 دج من قيمة المبيعات. هذا يشير إلى كفاءة جيدة في استغلال الأصول المتداولة وتحقيق مبيعات، حيث كانت الإدارة قادرة على استخدام هذه الأصول بشكل فعال لتوليد إيرادات.

أما في سنة 2024، فقد ارتفع المعدل إلى 0.83، مما يعني تحسنًا إضافيًا في كفاءة استغلال الأصول المتداولة، حيث أصبح كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة يولد 0.83 دج من المبيعات. هذا التحسن يشير إلى أن الإدارة كانت أكثر كفاءة في استخدام الأصول المتداولة لتحقيق مبيعات أعلى.

4 – معدل دوران المخزون: في سنة 2023 كان معدل دوران المخزون 0.75، يشير هذا المعدل إلى أن المخزون السلعي في المؤسسة يتحول بمعدل 0.75 مرة في السنة إلى مبيعات، أي أن المخزون يستغرق وقتًا أطول ليتم تصريفه وبيعه، هذا يشير إلى أن المؤسسة قد تعاني من بطء في تصريف مخزوناتها، مما يعني أن هناك جزءًا كبيرًا من الأموال محبوس في المخزون بدلاً من أن يتم تحويله إلى مبيعات أو إيرادات، في هذه الحالة، يتطلب الأمر تحسين إدارة المخزون لتسريع وتيرة تحوله إلى مبيعات وتجنب تجميد الأموال.

أما في سنة 2024 كان معدل دوران المخزون 1.02، مع ارتفاع معدل دوران المخزون إلى 1.02، يظهر تحسن في قدرة الشركة على تصريف مخزوناتها بشكل أسرع من العام السابق، هذا التحسن يعني أن المؤسسة أصبحت أكثر كفاءة في إدارة المخزون، حيث تتحول البضائع إلى مبيعات بمعدل أعلى، مما يقلل من تجميد الأموال في المخزون، على الرغم من أن المعدل لا يزال دون المستوى المثالي إلا أن هذا التحسن يمثل خطوة إيجابية نحو زيادة السيولة المالية.

5 – معدل دوران الحسابات المدينة: في سنة 2023 كان معدل دوران الحسابات المدينة 3.43، يشير معدل دوران الحسابات المدينة في 2023 إلى أن المؤسسة كانت قادرة على تحويل الحسابات المدينة (أي الزبائن الذين لم يسددوا بعد) إلى سيولة مالية بمعدل 3.43 مرة في السنة.

هذا يعني أن المؤسسة كانت تتمتع بكفاءة عالية في تحصيل ديونها وفي إدارتها لسياسة الائتمان، حيث كانت قادرة على استرجاع الأموال من المدينين بسرعة نسبيًا، بشكل عام، هذا يدل على أن الشركة كانت تملك سياسة ائتمانية فعالة تساعد في تقليص فترة تحصيل الديون.

أما في سنة 2024 كان معدل دوران الحسابات المدينة 3.09، حيث انخفض المعدل مقارنة بالسنة السابقة، وهذا يشير إلى أن هناك بعض التباطؤ في تحصيل الديون.

على الرغم من أن الرقم لا يزال يشير إلى قدرة جيدة على تحويل الحسابات إلى سيولة (أكثر من 3 مرات في السنة)، إلا أن هذا التراجع في المعدل قد يعني أن هناك بعض التحديات في تحصيل الديون أو أن السياسة الائتمانية قد أصبحت أكثر مرونة مما يؤدي إلى تأخر في تحصيل الأموال.

ثالثا – نسب المديونية:

الجدول رقم 12: نسب المديونية

البيان	العلاقة	2023	2024
الملاءة العامة	مجموع الديون / إجمالي الأصول	0.36	0.31
الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	1.75	2.22
التمويل الدائم	(أموال خاصة + ديون طويلة الأجل) / الأصول الثابتة	0.93	1.10

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مؤسسة أنابيب

تحليل النتائج:

1 – الملاءة العامة: في سنة 2023 بلغت نسبة الملاءة العامة 0.36، بينما انخفضت في سنة 2024 إلى 0.31، وتعني هذه النسب أن المؤسسة تعتمد بدرجة أقل على الديون الخارجية في تمويل أصولها، هذا الانخفاض يُعتبر مؤشرًا إيجابيًا من حيث تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، ولكنه قد يشير في نفس الوقت إلى محدودية في الوصول إلى مصادر تمويل خارجية أو تراجع في النشاط التمويلي.

2 – الاستقلالية المالية: في سنة 2023 بلغت نسبة الاستقلالية المالية 1.75، وارتفعت في سنة 2024 إلى 2.22، هذه النسب تعكس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها بالكامل من أموالها الخاصة، مما يُعد مؤشرًا قويًا على الاستقرار المالي والاستقلالية الجيدة.

3 – التمويل الدائم: بلغت نسبة التمويل الدائم 0.93 في سنة 2023، وارتفعت إلى 10.1 في سنة 2024، ما يعني أن المؤسسة أصبحت قادرة على تمويل أصولها الثابتة بشكل أكبر من خلال مصادر التمويل الدائمة، متجاوزة القيمة المعيارية البالغة 1 وهذا في سنة 2024، هذا يدل على تحسن في هيكل التمويل ويعكس إدارة جيدة للموارد المالية طويلة الأجل.

رابعا – نسب الربحية والمردودية:

الجدول رقم 13: نسب الربحية والمردودية

البيان	العلاقة	2023	2024
المردودية التجارية	الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم	- 0.00012	0.11
هامش الربح	النتيجة الصافية للسنة المالية / إجمالي الايرادات	- 0.14	0.059
العائد على الأصول	النتيجة الصافية للسنة المالية / مجموع الأصول	- 0.024	0.12
المردودية الاقتصادية	النتيجة العملياتية بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية	- 0.019	0.022
المردودية المالية	النتيجة الصافية للسنة المالية / الأموال الخاصة	- 0.038	0.17

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مؤسسة أنابيب

تحليل النتائج:

1 – المردودية التجارية: في سنة 2023، بلغت المردودية التجارية 0.00012 –، وهي نسبة سالبة ضعيفة تُشير إلى أن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق أرباح صافية من عملياتها التجارية، بل سجلت خسائر مقارنة بحجم المبيعات، ما يعكس خللاً في التسعير أو ارتفاعًا في التكاليف مقارنة بالإيرادات، أما في سنة 2024، فقد ارتفعت المردودية التجارية بشكل كبير إلى 0.11، أي أن كل دينار من المبيعات حقق 0.11 دينارًا كربح صافٍ، وهو تحسن ملحوظ يدل على تحكم أفضل في التكاليف وتحقيق فعالية أكبر في السياسة التسعيرية. هذا الأداء يُبرز قدرة المؤسسة على تحويل رقم الأعمال إلى أرباح حقيقية، ويعكس نجاحًا في التسيير التجاري خلال السنة، بالتالي يمكن القول إن المؤسسة شهدت تطورًا نوعيًا في مردوديتها التجارية بين سنتي 2023 و2024، مما يُعزز مكانتها التنافسية ويدعم ثقة المستثمرين والشركاء في سياساتها التجارية.

2 – هامش الربح: تُشير بيانات سنة 2023 إلى تسجيل هامش ربح سالب بقيمة 0.14 –، وهذا ما يدل على صعوبة تغطية التكاليف بالإيرادات المحققة، وضعف في الأداء المالي، أما في سنة 2024، فقد تحسّن المؤشر بشكل واضح، حيث بلغ 0.059، وهو ما يُمثل انتقالًا من الخسارة إلى الربحية، حتى وإن كانت النسبة لا تزال منخفضة، هذا التحسن يُشير إلى تطور إيجابي في كفاءة المؤسسة في إدارة نفقاتها وتحسين نتائجها المالية.

3 – العائد على الأصول: سجّل معدل العائد على الأصول للمؤسسة خلال سنة 2023 قيمة سالبة بلغت 0.024 –، ما يشير إلى أن الأصول لم تساهم بفعالية في تحقيق أرباح خلال تلك السنة، بل كانت عبئًا على الأداء المالي، وهو ما يعكس ضعفًا في كفاءة استغلال الأصول أو وجود تحديات على مستوى التشغيل أو التمويل، أما في سنة 2024، فقد تحسّن هذا المؤشر بشكل ملحوظ ليبلغ 0.12، وهو ما يدل على تحسن ملموس في أداء المؤسسة وقدرتها على توظيف أصولها بشكل أكثر كفاءة لتحقيق الأرباح، هذا التطور الإيجابي يعكس مجهودات الإدارة في تحسين استغلال الأصول والرفع من مردوديتها، سواء من خلال تحسين العمليات التشغيلية أو إعادة هيكلة الموارد المالية والبشرية لتحقيق أقصى استفادة من الأصول المتاحة.

4 – المردودية الاقتصادية: نسبة المردودية الاقتصادية كانت سالبة في سنة 2023، حيث بلغت 0.019 –، وهو ما يدل على عدم قدرة المؤسسة في تلك السنة على توليد أرباح كافية من عملياتها التشغيلية، وربما يُعزى ذلك إلى ضعف في استغلال الموارد أو تحديات تشغيلية وهيكلية أثرت على الأداء الاقتصادي، أما في سنة 2024، فقد شهد المؤشر تحسنًا كبيرًا، حيث ارتفعت المردودية الاقتصادية إلى 0.22، مما يُشير إلى تحوّل إيجابي واضح في كفاءة استغلال الأصول، وتحقيق أرباح ناتجة عن نشاط المؤسسة الفعلي بعيدًا عن تأثيرات التمويل، هذه النتيجة تعكس قدرة المؤسسة على خلق قيمة مضافة من خلال استغلال مواردها بطريقة فعّالة.

5 – المردودية المالية: ففي سنة 2023، سجّلت المؤسسة نسبة سالبة قدرها 0.038 –، مما يعكس ضعفًا في قدرتها على تحقيق عائد إيجابي من أموال المساهمين، ويُشير إلى وجود خسائر بعد تغطية جميع الالتزامات المالية، وهو ما قد يُثير مخاوف المستثمرين بشأن مستوى المخاطرة والعائد في تلك الفترة، أما في سنة 2024، فقد ارتفعت نسبة المردودية المالية إلى 0.17، وهو تحسّن ملحوظ يُعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق ربح صافي معتبر من أموالها الخاصة، هذا الأداء الإيجابي يُعد مؤشرًا جيدًا على كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين، ويُعزز الثقة في المؤسسة كمشروع اقتصادي قادر على توليد الأرباح بشكل مستدام، خاصة بعد تغطية جميع التكاليف والالتزامات الأخرى.

المطلب الرابع: اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة

أولا – قرار التمويل:

– الحفاظ على التمويل الدائم: بما أن نسبة التمويل الدائم في سنة 2024 تجاوزت 1 (1.10)، فهذا يشير إلى تحسن القدرة على تمويل الأصول الثابتة، لذا يجب الحفاظ على هذا المستوى بل وتعزيزه.

معالجة مشكلة الخزينة السالبة: رغم أن رأس المال العامل أصبح موجبًا في سنة 2024، إلا أن الخزينة بقيت سالبة، ما يعكس ضغطًا ماليًا في التسيير اليومي.

– يجب العمل على تحسين التحصيل من الزبائن، تقليص آجال الدفع، والتفاوض على تمديد آجال السداد مع الموردين.

– تقليص الاعتماد على الديون قصيرة الأجل: ضرورة التحول إلى تمويل طويل الأجل لتفادي المخاطر المرتبطة بسداد القروض قصيرة الأجل.

–تحسين مستويات السيولة الجاهزة: السيولة الجاهزة لا تزال دون المستوى المطلوب رغم تحسنها، وبالتالي من الضروري تعزيز الاحتياطيات النقدية من خلال تقليل النفقات غير الضرورية أو إعادة توزيع الموارد المالية.

–مواصلة تحسين الاستقلالية المالية: التحسن من 1.75 إلى 2.22 يعكس اعتمادًا أكبر على الأموال الذاتية، وهي نقطة قوة يجب الحفاظ عليها لدعم الثقة في المؤسسة وجذب مستثمرين وشركاء.

ثانيا – قرارات الاستثمار:

–الاستمرار في إعادة هيكلة الأصول الثابتة: نظرًا لضعف كفاءة الأصول في سنة 2023 وتحسنها في سنة 2024 (من 0.20 إلى 0.26)، يُنصح بمواصلة الاستثمار في تحديث وتوسيع الأصول الثابتة، مع التركيز على رفع مردوديتها وليس فقط على الحجم.

–تحسين استغلال الأصول المتداولة والمخزون: التحسن في معدلات الدوران يُظهر إدارة أفضل، لكن ما زال هناك مجال لتسريع دورة المخزون وتحويله إلى سيولة بسرعة أكبر.

–مواصلة ترشيد الاستثمارات غير المجدية: كما تم التوصية سابقًا، يجب إجراء تقييم شامل لاستثمارات المجمع، للتخلص التدريجي من الأصول التي لا تساهم في توليد القيمة أو التي تستنزف السيولة دون مردود.

–الاستفادة من الرفع المالي لتحفيز التوسع: بما أن الملاءة انخفضت، لكن الاستقلالية المالية زادت، يمكن للمؤسسة الاستفادة من هذا التوازن لتحفيز مشاريع استثمارية جديدة ممولة بشكل مدروس عبر ديون طويلة الأجل.

ثالثا – قرارات توزيع الأرباح:

–اعتماد سياسة توزيعات متوازنة: رغم أن المؤسسة حققت نتائج مالية موجبة في سنة 2024، إلا أن وجود خزينة سالبة ونسب سيولة ضعيفة يفرض اعتماد سياسة احتجاز جزئي للأرباح، جزء من الأرباح يُوزع لتحفيز المستثمرين، وجزء يُحتجز لتمويل الاستثمارات وتحسين الخزينة.

–ربط توزيع الأرباح بأداء الاستثمار: يجب أن يكون قرار التوزيع مبنيًا على نجاح المشاريع الاستثمارية، في حال نجاح الاستثمار في الأصول الثابتة وتحقيق مردودية مالية مستقرة، يمكن توسيع توزيعات الأرباح تدريجيًا.

–تحسين الشفافية تجاه المستثمرين: عرض واضح لسياسة توزيع الأرباح المرتبطة بالأداء المالي سيعزز الثقة ويجذب مساهمين جدد.

خلاصة عامة:

القرار المقترح	الوضع الحالي(2024)	المحور
تعزيز التمويل طويل الأجل، تحسين السيولة الجاهزة، تقليص الديون قصيرة الأجل	تحسن رأس المال العامل – خزينة سالبة	التمويل
تحديث الأصول، التخلص من غير المجدي، استغلال الرفع المالي	تحسن مردودية الأصول – بطء في دوران المخزون	الاستثمار
احتجاز جزئي للأرباح، توزيع مرن مشروط بأداء الاستثمار	أرباح موجبة، لكن سيولة ضعيفة	توزيع الأرباح

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى التعريف بمؤسسة أنابيب وعتاد السقي بالرش، ثم قمنا بعرض القوائم المالية للمؤسسة لسنتي 2023 و2024، والقوائم المالية التي تم عرضها هي الميزانية وجدول حساب النتائج، وفي المطلبين الأخيرين قمنا بتحليل القوائم المالية من خلال مجموعة من المؤشرات المالية والنسب المالية المختارة، وقد خلصنا إلى جملة من المعلومات المهمة عن وضعية المؤسسة مفيدة جدا في اتخاذ القرارات المالية لكل أصحاب المصلحة في مؤسسة أنابيب.

الخاتمة

يعتبر التحليل المالي أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ولأن التطورات والتحولات التي يشهدها المجال الاقتصادي تلزم مسيري المؤسسات على التخلي عن التسيير التقليدي المبني على اتخاذ قرار مالي بنظرة سطحية، وإنما الاعتماد على مختلف التقنيات المساعدة (من بينها التحليل المالي) من أجل تحليل وتشخيص جيد لوضعية المؤسسة وذلك من خلال اكتشاف نقاط ضعفها ونقاط قوتها وترجمة هذه العملية إلى عملية أخرى هامة في المؤسسة وهي مرحلة اتخاذ القرارات المالية التي يتسم منفذها بالكفاءة العالية وذلك بغية الحفاظ عليها وضمان ازدهارها واستمرارها.

ومما تطرقنا إليه في دراستنا النظرية والتطبيقية ومحاولتنا لاستعراض وتوضيح دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة، من خلال القيام بإسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي في مؤسسة الأنابيب وعتاد السقي باالرش، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1 – النتائج النظرية:

– يعتبر التحليل المالي فرع من فروع التسيير المالي، وهذا الأخير يعتبر ذو أهمية بالغة في تسهيل اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة.

– يساهم التحليل المالي في معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة.

– تعتبر أدوات التحليل المالي من أهم الأشياء التي يستعين بها المحلل المالي في تشخيص الحالة المالة للمؤسسة.

2 – النتائج التطبيقية:

– في سنة 2023، كانت المؤسسة تعاني من ضعف في تغطية الخصوم المتداولة، حيث بلغت نسبة السيولة العامة 0.79، وهي أقل من 1، مما يشير إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون بيع الأصول الثابتة أو الاقتراض. كما أن نسبة السيولة المختصرة (0.21) كانت منخفضة جدًا، ما يدل على عدم كفاية الأصول الجارية – دون المخزون – لتغطية الخصوم الجارية. أما نسبة السيولة الجاهزة (0.014)، فكانت ضعيفة جدًا، تعكس مشكلة كبيرة في توافر النقد الجاهز أو ما يعادله.

– في سنة 2024، تحسن الوضع المالي للمؤسسة، حيث ارتفعت نسبة السيولة العامة إلى 1.51، مما يعني أن المؤسسة أصبحت قادرة على تغطية خصومها المتداولة دون الحاجة إلى بيع الأصول الثابتة أو اللجوء إلى الاقتراض. كما ارتفعت نسبة السيولة المختصرة إلى 0.72، وهي أقرب إلى المستوى المقبول، مما يدل على تحسن في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها دون بيع المخزون. رغم هذا، بقيت السيولة الجاهزة منخفضة (0.062)، مما يدل على استمرار الصعوبات في توفير السيولة الفورية.

– أما بخصوص إدارة المخزون، فقد كانت ضعيفة في 2023، حيث بلغ معدل دوران المخزون 0.75، ما يعكس بطئًا في تصريف المخزون، أما في 2024 فقد تحسن هذا المعدل إلى 1.02، ما يدل على تحسن نسبي في الكفاءة التشغيلية لتصريف البضائع.

– من جهة تحصيل الديون، كان الأداء أفضل في 2023، حيث بلغ معدل دوران الحسابات المدينة 3.43، بينما تراجع قليلاً في 2024 إلى 3.09، ما قد يشير إلى بعض التراخي أو المرونة الزائدة في سياسة التحصيل.

– أما في ما يخص هيكل التمويل، فقد كانت المؤسسة في 2023 تعتمد بدرجة أقل على الديون الخارجية (نسبة الملاءة العامة 0.36) لكنها لم تكن قادرة على تمويل كل أصولها بأموالها الخاصة. في 2024، انخفضت نسبة الملاءة العامة إلى 0.31، ما يعني زيادة الاعتماد على الديون. ورغم ذلك، ارتفعت نسبة الاستقلالية المالية من 1.75 إلى 2.22، وهو مؤشر قوي على تحسن القدرة على التمويل الذاتي والاستقرار المالي.

– وفيما يتعلق بـ التمويل الدائم، فقد تحسن أيضًا، من 0.93 في 2023 إلى 1.10 في 2024، مما يعني أن المؤسسة أصبحت قادرة على تغطية أصولها الثابتة بالكامل من مصادر تمويل طويلة الأجل.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تساعد النسب المالية على تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتوجيه القرارات المالية نحو تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والاستقلالية المالية.

من خلال دراستنا تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث أن النسب المالية (كالسيولة، والمردودية، والملاءة) تمثل أدوات حيوية للإدارة المالية، حيث ساهمت بشكل فعّال في اتخاذ قرارات التمويل، مثل تعزيز التمويل الدائم، وتوجيه سياسة توزيع الأرباح بشكل متوازن، كما سمحت للمؤسسة بتحديد الفجوات في السيولة وتحسين الأداء المالي العام بين سنتي 2023 و2024.

الفرضية الثانية: تُعتبر المؤشرات المالية أداة فعالة في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، وتوفر أساسًا متينًا لاتخاذ قرارات مالية مدروسة سواء في مجال التمويل أو الاستثمار.

من خلال دراستنا تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث بيّنت المؤشرات أن رأس المال العامل الصافي، واحتياجات رأس المال العامل، والخزينة الصافية، كانت مؤثرة في تحديد قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها، التحسن في بعض المؤشرات في سنة 2024 مكّن المؤسسة من تحسين اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وتجاوز بعض الاختلالات المالية التي كانت واضحة في سنة 2023.

الفرضية الثالثة: يساهم التحليل المالي في تحسين سياسة الاستثمار من خلال توجيه الموارد نحو الأصول الأكثر إنتاجية وتحسين استغلال الأصول المتاحة.

من خلال دراستنا تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث أظهر التحليل المالي أن المؤسسة استطاعت تحسين كفاءة استغلال الأصول بين سنتي 2023 و2024، من خلال مؤشرات دوران الأصول والمردودية. تم اعتماد قرارات بإعادة هيكلة الأصول الثابتة وتحسين استغلال المخزون والحسابات المدينة، وهو ما انعكس إيجابًا على الأداء المالي العام.

الفرضية الرابعة: يستخدم التحليل المالي لتبسيط وفهم القوائم المالية، واستخلاص نتائج تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة ومدروسة.

من خلال دراستنا تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث يستخدم التحليل المالي كأداة لتبسيط وفهم محتوى القوائم المالي، من خلال تحليل مكوناتها واستخلاص المؤشرات المالية الأساسية، وذلك بهدف توفير قاعدة معلوماتية دقيقة تدعم عملية اتخاذ قرارات مالية رشيدة ومدروسة داخل المؤسسة.

- **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال التحليل المالي:

– تعزيز كفاءة متخذي القرار المالي: ضرورة تدريب الإطارات الإدارية والمالية في المؤسسة على مهارات التحليل المالي، من خلال عقد دورات وورشات عمل متخصصة، مما يُمكّنهم من فهم المؤشرات المالية واستخدام نتائج التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.

– اعتماد التحليل المالي كأداة دورية للتقييم : التأكيد على أهمية التحليل المالي كعملية مستمرة داخل المؤسسة وليس مجرد إجراء شكلي، وذلك لضمان متابعة الأداء المالي بشكل دوري واتخاذ التدابير التصحيحية في الوقت المناسب، مما يعزز الاستباقية في مواجهة التحديات المالية.

– تحسين إدارة رأس المال والتكاليف : من الضروري أن تتخذ المؤسسة إجراءات استباقية لتحسين كفاءة استخدام الموارد، من خلال ضبط التكاليف التشغيلية، وترشيد النفقات، وتحسين إدارة رأس المال العامل، مما يُساهم في تقوية الوضع المالي العام.

– تشخيص الوضعية المالية بصفة دورية : بحيث أنه على المؤسسة أن تقوم بتشخيص دوري دقيق لوضعها المالي من خلال أدوات التحليل المالي الحديثة، حتى تتمكن من اتخاذ قرارات مالية استراتيجية ومدروسة ترتكز على بيانات واقعية ومؤشرات دقيقة.

- **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– دور الذكاء الاصطناعي في تطوير أدوات التحليل المالي.

– أثر التشخيص المالي في التنبؤ المبكر بالفشل المالي.

– فعالية التحليل المالي في رسم الخطط المستقبلية.

– أثر أدوات التحليل المالي على نجاعة استراتيجية التسيير المالي.

– دور التحليل المالي في ترشيد منح القروض وتقييم الائتمان.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا – الكتب:

1 – عبد الغفار عفيفي الدويك، **إدارة الأزمات والكوارث واتخاذ القرار**، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

2 – قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الطبعة الأولى، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا، بيروت، لبنان، 2011.

3 – محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية وإدارية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.

4 – محمد الفاتح البشير المغربي، **الإدارة المالية**، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2014.

5 – محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2022.

6 – مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.

ثانيا – الرسائل الجامعية:

1 – أحمد لكحل هديل، شتواني دينة، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة صيدال 2014-2020، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2023-2024.

2 – دادو نور الهدى، **دور التدقيق المحاسبي الداخلي في اتخاذ القرارات المالية** دراسة حالة مؤسسة الهياكل الصناعية والمعدنية وحدة شودرال غليزان، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2018-2019.

3 – دحامنة اسلام، دقدق عبد الباسط، **دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية** دراسة حالة مجمع كوندور، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021-2022.

4 – سميرة زيتوني، رندة رابحي، **دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية** دراسة حالة شركة بيوفارم للصناعة الصيدلانية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020-2021.

5 – محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة** دراسة حالة للمجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008- 2013)، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017.

6 – مشراوي محمد خليل، محجوب عرايبي هشام، **دور التحليل المالي في اتخاذ القرار المالي بالمؤسسة الاقتصادية** دراسة حالة بديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI تيارت، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022-2023.

ثالثا – المطبوعات الجامعية:

1 – بسدات كريمة، محاضرة في مقياس التسيير المالي، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021-2022.

2 – سعيدة بورديمة، محاضرات في التسيير المالي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014-2015.

رابعا – المجلات:

1 – بركان دليلة، **تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار** دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه ببسكرة A.D.E، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر، 2011.

2 – رمضاني عفيف، مكيد علي، **نحو إطار مفاهيمي لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2020.

3 – سعداوي مراد مسعود وآخرون، **مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية** دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 04، الجزائر، 2020.

4 – سليلة مالية، **تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد اتخاذ القرارات** دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "ايلوصوي"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021.

5 – عادل علي بابكر الماحي أبو الجود، **مدى مساهمة المدير المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات المصرفية** دراسة حالة بنك الاستثمار السعودي بالرياض"، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد 07، العدد 01، جامعة شقراء، السعودية، 2021.

6 – عثمانية توفيق، طاهر لعرج، **تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين اتخاذ القرارات** دراسة حالة مؤسسة سونالغاز عنابة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2022.

7 – فلاح تايه النعيمي، محمد صاحب سلمان، **القيم الأخلاقية وعلاقتها في اتخاذ القرارات المالية في القطاع السياحي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 39، العدد 107، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2016.

8 – كوسة بوجمعة، نعيم بوعموشة، **لوحة القيادة والمشاركة في اتخاذ القرار ومعوقات نجاح نظم المعلومات في المؤسسات الجزائرية**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 07، جامعة الجلفة، الجلفة، الجزائر، 2017.

9 – محمد لمين علون، لطفي شعباني، **دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة: مؤسسة دباغة الجلود، جيجل"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020.

المراجع باللغة الأجنبية

1 - Fatat Abdulhussein Khudhair and Others, The Role of Financial Analysis in Managerial Decision-Making, A Case Study of Al-Etihad Food Industries Company, International Journal of Innovative Science and Research Technology, vol 9, N° 9, 2024.

الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانية المحاسبية لسنة 2023 (جانب الأصول)

EPE ANABIB
Unité IRRAGRIS

09/04/2024

BILAN ACTIF

Exercice 2023

ACTIF	N Brut	N Amort./Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF				
Ecarts d'acquisition	-	-		
Immobilisations incorp	14 249 298.40	13 992 600.05	256 698.35	318 053.71
Immobilisations corpo	5 955 713 133.07	2 577 211 902.98	3 378 501 230.09	3 403 538 748.42
Térains	3 327 782 060.64	-	3 327 782 060.64	127 782 060.64
Constructions	484 247 690.92	481 391 144.47	2 856 546.45	3 214 852.63
Instalations techniques	1 957 440 716.02	1 911 715 702.57	45 725 013.45	1 277 230.43
Autres Immobilisations	186 242 665.50	184 105 055.94	2 137 609.55	71 264 604.72
Immobilisations en	76 160.00	-	76 160.00	-
Equipements de Immobilisations	2 782 000.00	-	- 2 782 000.00	- 2 782 000.00
Impôt différé Actif	7 056 925.23		7 056 925.23	7 825 251.04
TOTAL ACTIF NON COURANT	**5 979 877 516.70**	**2 591 204 503.03**	**3 388 673 013.67**	**3 414 464 053.18**
ACTIF COURANT :				
Stocks et en cours:	1 309 247 672.51	74 096 874.32	634 265 424.63	664 737 077.22
Créances et emplois assimilés:	1 159 459 539.25	43 231 529.42	221 965 003.86	256 019 025.98
Clients	1 056 585 782.38	43 231 529.42	185 541 023.52	231 322 493.71
Autres débiteurs	219 158 347.78	-	31 306 672.34	17 963 207.19
Impôts	173 580 293.90	-	5 117 307.99	6 733 325.08
Disponibilités et	15 932 783.62		15 932 783.62	19 883 209.91
TOTAL ACTIF	**989 491 615.86**	**117 328 403.74**	**872 163 212.11**	**940 639 313.11**
TOTAL GENERAL	**6 969 369 132.56**	**2 708 532 906.78**	**4 260 836 225.78**	**4 355 103 366.29**

الملحق رقم 02: الميزانية المحاسبية لسنة 2024 (جانب الأصول)

EPE ANABIB
Unité IRRAGRIS

16/02/2025

BILAN ACTIF

Exercice 2024

ACTIF	N Brut	N Amort./Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecarts d'acquisition (goodwill positif)	-	-		
Immobilisations incorporelles	14 249 298.40	14 038 568.05	210 730.35	256 698.35
Immobilisations corporelles	5 971 128 231.26	2 594 491 087.87	3 376 637 143.39	3 378 501 230.09
Térains	3 327 782 060.64	-	3 327 782 060.64	3 327 782 060.64
Constructions	484 247 690.92	481 690 725.34	2 556 965.58	2 856 546.45
Instalations techniques	1 965 272 937.86	1 929 293 677.58	35 979 260.29	45 725 013.45
Autres Immobilisations corporelles	193 825 541.84	183 506 684.95	10 318 856.89	2 137 609.55
Immobilisations en cours	208 160.00	-	208 160.00	76 160.00
Equipements de Production			-	-
Immobilisations financières	3 515 920.00	-	3 515 920.00	2 782 000.00
Impôt différé Actif	16 778 394.97		16 778 394.97	7 056 925.23
TOTAL ACTIF NON	6 005 880 004.63	2 608 529 655.92	3 397 350 348.71	3 388 673 013.67
ACTIF COURANT :				
Stocks et en cours:	641 881 824.82	67 785 288.53	574 096 536.30	634 265 424.63
Créances et emplois assimilés:	523 085 692.96	42 490 226.06	480 595 466.90	221 965 003.86
Clients	376 038 470.74	42 490 226.06	333 548 244.68	185 541 023.52
Autres débiteurs	119 318 010.35	-	119 318 010.35	31 306 672.34
Impôts	27 729 211.86	-	27 729 211.86	5 117 307.99
Trésorerie	45 216 838.78	-	45 216 838.78	15 932 783.62
TOTAL ACTIF COURANT	1 210 184 356.57	110 275 514.59	1 099 908 841.98	872 163 212.11
TOTAL GENERAL	7 216 064 361.20	2 718 805 170.51	4 497 259 190.69	4 260 836 225.78

الملحق رقم 03: الميزانية المحاسبية لسنة 2023 (جانب الخصوم)

BILAN PASSIF Exercice 2023

PASSIF	N	N - 1
Capital non appelé	-	-
Primes et réserves /(Réserves consolidées (1))	-	-
ECART DE RÉÉVALUATION	-	-
RESERVES(LÉGALE.STATUTAIRE.ORDINAIRE.RÉGLEMENT)		
Ecarts de réévaluation	-	-
Autres capitaux propres – Report à nouveau	-	- 930 554.36
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**- 103 073 276.96**	**- 80 348 491.19**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	**431 617 101.11**	**655 652 592.76**
Provisions et produits constatés d'avance	**23 389 978.26**	**32 520 057.02**
	-	-
	-	-
Inter-unité	**2 814 800 564.55**	2 918 193 413.85
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS II	**3 269 807 643.92**	**3 606 366 063.63**
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	**334 253 598.42**	**308 858 698.61**
Impôts	**18 369 757.60**	**14 577 650.40**
	18 369 757.60	14 577 650.40
Autres dettes	**243 512 773.64**	**230 044 719.15**
Trésorerie Passif	**497 965 729.17**	**275 604 725.69**
	-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS III	**1 094 101 858.82**	**829 085 793.85**
TOTAL GENERAL PASSIF	**4 260 836 225.78**	**4 355 103 366.29**

الملحق رقم 04: الميزانية المحاسبية لسنة 2024 (جانب الخصوم)

EPE ANABIB

Unité IRRAGRIS

16/02/2025

BILAN PASSIF Exercice 2024

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES:		
Capital émis	-	-
CAPITAL EMIS(CAPITAL SOCIAL OU FOND DE DOTATION.OU FOND EXP)		
RESERVES(LÉGALE.STATUTAIRE.ORDINAIRE.RÉGLEMENT)		-
Autres capitaux propres – Report à nouveau	- 46 466 399.82	- 103 073 276.96
Résultat net	54 604 210.35	
Inter-unité	3 093 349 563.30	2 814 800 564.55
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	3 101 487 373.83	2 711 727 287.59
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	637 644 730.40	431 617 101.11
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	30 306 331.68	23 389 978.26
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS II	667 951 062.08	455 007 079.37
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	166 027 618.37	334 253 598.42
Impôts	19 466 398.40	18 369 757.60
Autres dettes	273 248 583.85	243 512 773.64
Trésorerie Passif	269 078 154.16	497 965 729.17
	-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS III	727 820 754.78	1 094 101 858.82
TOTAL GENERAL PASSIF	4 497 259 190.69	4 260 836 225.78
	-	-

الملحق رقم 05: جدول حسابات النتائج لسنة 2023

:OMPTES DE RESULTATS (Par Nature) 09/04/2024

Exercice 2023

COMPTES DE RESULTATS (Par Nature)	Note	N	N – 1
Chiffre d'affaires		862 385 630.32	751 692 629.10
Variation stocks produits finis et en cours	10	- 34 903 722.71	- 44 262 318.12
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation	11	180 840.86	164 525.66
I – Production de l'exercice		**827 662 748.47**	**707 594 836.64**
Achats consommés		551 315 740.26	482 480 430.92
Services extérieurs et autres consommations	12	61 539 747.21	53 358 830.93
II – Consommation de l'exercice		**612 855 487.47**	**535 839 261.85**
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**214 807 261.00**	**171 755 574.79**
Charges de personnel	13	209 503 393.07	195 169 773.74
Impôts, taxes et versements assimilés		5 410 375.94	5 315 600.08
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 106 508.01	- 28 729 799.03
Autres produits opérationnels	14	10 327 904.18	7 455 107.56
Autres charges opérationnelles		4 130 159.35	432 856.49
Dotations aux amortissements et aux provisions	15	117 307 797.46	53 132 435.73
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 536 957.65	1 383 618.60
V RESULTAT OPERATIONNEL		- 103 679 602.99	- 73 456 365.09
Produits financiers		1 041 265.17	3 880 268.68
Charges financières		25 242 851.10	34 142 510.43
VI RESULTAT FINANCIER		- 24 201 585.93	- 30 262 241.75
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		- 127 881 188.92	- 103 718 606.84
Impôts exigibles			
Impôts différés (Variations)		960 407.28	- 4 446 185.80
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**846 568 875.47**	**720 313 831.48**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**974 450 064.39**	**824 032 438.32**
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 128 841 596.20	- 99 272 421.04
Eléments Extraordinaires (Produits)			
Eléments Extraordinaires (Charges)			
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE	16	- 128 841 596.20	- 99 272 421.04
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

الملحق رقم 06: جدول حسابات النتائج لسنة 2024

EPE ANABIB

Unité IRRAGRIS

OMPTES DE RESULTATS (Par Nature) 16/02/2025

Exercice 2024

COMPTES DE RESULTATS (Par Nature)	N	N – 1
Chiffre d'affaires	914 122 308.68	689 908 504.26
Variation stocks produits finis et en cours	- 9 567 204.28	- 27 922 978.17
Production immobilisée	-	-
Subventions d'exploitation	151 206.53	144 672.69
I – Production de l'exercice	**904 706 310.93**	**662 130 198.78**
Achats consommés	563 016 573.94	441 052 592.21
Services extérieurs et autres consommations	53 280 661.10	49 231 797.77
II – Consommation de l'exercice	**616 297 235.05**	**490 284 389.98**
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**288 409 075.88**	**171 845 808.80**
Charges de personnel	176 704 921.22	167 602 714.46
Impôts, taxes et versements assimilés	3 142 583.20	4 328 300.75
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**108 561 571.46**	**- 85 206.41**
Autres produits opérationnels	13 655 428.47	8 262 323.34
Autres charges opérationnelles	2 875 459.31	3 304 127.48
Dotations aux amortissements et aux provisions	28 734 036.67	93 846 237.97
Reprise sur pertes de valeur et provisions	9 279 592.02	6 029 566.12
V RESULTAT OPERATIONNEL	**99 887 095.96**	**- 82 943 682.39**
Produits financiers	868 062.45	833 012.14
Charges financières	55 312 207.85	20 194 280.88
VI RESULTAT FINANCIER	**- 54 444 145.40**	**- 19 361 268.74**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)	**45 442 950.56**	**- 102 304 951.14**
Impôts exigibles		
Impôts différés (Variations)	- 9 161 259.79	768 325.82
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**928 509 393.86**	**677 255 100.38**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES	**883 066 443.30**	**779 560 051.51**
Eléments Extraordinaires (Produits)		
Eléments Extraordinaires (Charges)		
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-	-
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**54 604 210.35**	**- 103 073 276.96**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en		
XI RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE		
Part du groupe (1)		

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	رقم روماني
قائمة الأشكال	رقم روماني
قائمة الملاحق	رقم روماني
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية	
تمهيد	05
المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	06
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي	06
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي	07
المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي	08
المطلب الرابع: أنواع ووظائف التحليل المالي	09
المطلب الخامس: أدوات التحليل المالي	10
المبحث الثاني: الإطار النظري لاتخاذ القرارات المالية	16
المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار	16
المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار	17
المطلب الثالث: ماهية القرارات المالية	19
المطلب الرابع: أنواع القرارات المالية والعوامل المؤثرة فيها	22
المطلب الخامس: مراحل اتخاذ القرارات المالية	25

المطلب السادس: التحليل المالي واتخاذ القرار المالي بالمؤسسة	26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	27
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	27
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	32
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة أنابيب	36
تمهيد	37
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة أنابيب	38
المطلب الأول: بطاقة تعريفية بمؤسسة أنابيب	38
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة أنابيب	39
المبحث الثاني: التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية لمؤسسة أنابيب	42
المطلب الأول: القوائم المالية لمؤسسة أنابيب	42
المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية	45
المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية	46
المطلب الرابع: اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة	52
خلاصة الفصل الثاني	54
الخاتمة	56
قائمة المراجع	59
الملاحق	62
فهرس المحتويات	68